التحليل الصوتي للفعل الثلاثي المجرد الخارج عن القياس شذوذا في شروح لاميَّة الأفعال

-دراسة موازنة في ضوء علم اللغة الحديث-

أ. د. علاء جبر محمد الموسوي
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

م . زينب صادق داود
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

الملخص:

تخرج بعض الصيغ الصرفية عمَّا هو مطَّرد ومقيس في اللُّغة، عدَّها علماء العربية الأوائل شاذة، وصنَّفوا الألفاظ التي لم تخضع للقواعد القياسية بحسب عددها وكميتها، فاستعملوا مصطلحات عدَّة، منها : القليل، والنادر، والمسموع والشاذ، وجميع هذه المصطلحات – وإنْ اختلفت نوعا ما في مفهومها – تُعَدُّ خارجة عن القياس، سواء شذوذا، أم ندورا، أم من المسموع، أم قليلة .

إذ تتعارض القوانين الصوتية في تلك الألفاظ مع قوانين اللُّغة – لا سيما الصرفية – فتخرج مفردات عن صيغتها القياسية، لتدخل في مدار صيغة أخرى بتأثير القانون الصوتي الخاص بها، لذا فهي عملية من الصعوبة تحديد أسبابها ومسبباتها .

ويختص بحثنا في بِنية الكلمة والصيغ الصرفية التي جرت عليها الألفاظ، لذا وجدنا الشاذَّ في الفعل الثلاثي المجرد و مضارعه، وفعل الأمر، ويمكن تفسير ما خرج عن القاعدة الصرفية للكلمات وفق التحليل العلمي للأصوات عِبرَ تتبُّع أصوات الكلمة من حيث : مخارجها، وصفاتها، وتركيبها في الصيغة، وأثرها فيما قبلها وفيما بعدها، ومواقع النبر، وتناسق المقاطع، فقد يكون أحدها سببا في خروج الصيغة عن قواعدها القياسية، وقد تتضافر هذه الأسباب جميعها في خلق صيغ تستحسن لدى الذوق العربي تُعُّد فصيحة، إلَّا أنَّها تكون ضمن القواعد المُطَّرَدة شاذَّة .

الكلمات المفتاحية: (التحليل الصوتي، الشاذ، شروح لامية الافعال)

المقدمة :

تتميز علوم اللغة بالتزامها بقواعد وقوانين خاصة، وعلم الصوت هو أحد فروع علم اللغة، وله قوانينه التي سارت عليها الأبنية في تآلف وتناسق أصواتها، لتحقيق أعلى نسبة من الاقتصاد في المجهود العضلي لجهاز النطق، وتحقيق أعلى نسبة من الاسماع لأصوات الأبنية .

فسارت أغلب أصوات اللغة وفقا لهذه القوانين، وخرج البعض الآخر عنها لأسباب ومسببات، نحاول معرفتها عَبْرَ التحليل الصوتي لأبنية الفعل الثلاثي المجرد ومضارعه والأمر منه، في شروح لامية الأفعال لابن مالك (ت672هـ) ؛ وذلك لتحديد موضع الخروج عن القاعدة شذوذا وأسبابه، وقد عقدنا موازنة بين شُرَّاح اللامية الذين تأثَّر بعضهم ببعض من جهة، وبين رؤيتهم التي مثَّلت رأي علماء العربية المتقدمين، و رؤية علم اللغة الحديث من جهة أُخرى .

وقد اتسمت منهجية البحث بالتحليل والتفسير، ووصف لما يحدث بين الأصوات عند تشكُّلها في البناء اللغوي، وذلك بالاستعانة بالدراسات الصوتية الحديثة، وقد انتظم البحث في أربعة محاور أساسية، هي :

المحور الأول في : تعريف الشاذ ومفهومه لدى القدماء والمحدثين .

والمحور الثاني : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من الفعل الثلاثي الماضي المجرد في شروح لامية الأفعال .

والمحور الثالث : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من الفعل المضارع الثلاثي المجرد في شروح لامية الأفعال .

أما المحور الرابع، فكان في : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من فعل الأمر من الثلاثي المجرد، في شروح لامية الأفعال .

ثم انتهى البحث بأهم النتائج وقائمة المصادر .

المحور الاول : الشاذ ومفهومه لدى القدماء والمحدثين .

الشاذ لغة واصطلاحا :

يدور المعنى اللغوي للشاذ حول معنى الانفراد، والندرة، والتفرق، والابتعاد، والانعزال[1].

أمَّا في الاصطلاح فهو : "ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته000وهو على نوعين : شاذ مقبول، وشاذ مردود ؛ أمَّا الشاذ المقبول : فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأمَّا الشاذ المردود : فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء " [2] .

يقول ابن جني في الشاذ : "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيَّة بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا "[3]، وقد قسَّم الشاذ على أربعة أضرب[4]، هي :

الأول : مطَّرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: قام زيد، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد.

والثاني : مطَّرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع.

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم : استصوبت الأمر، و استصوبتُ الشيء، ولا يقال : استصبتُ الشيء، ومنه استحوذ .

وفي هذه الأفعال من الفروق الدلالية ما تخرجها عن قاعدتها الرئيسية إذا كانت مُعَلَّة ؛ وذلك لأمن اللبس، كاستروح بمعنى وجد، واستراح من الراحة [5] .

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، فرس مقوود .

- **آراء العلماء المحدثين فيما خرج عن القياس شذوذا :**

يرى العلماء المحدثون أنَّ الشاذ في اللُّغة يجب إعادة النظر فيه، وأنْ يعالج وفق أنظمة علمية، فقد أوصى الدكتور ابراهيم أنيس بدراسة الصيغ التي خرجت عن القاعدة في القرآن الكريم، نحو : (بلغ، وزعم، وقعد، ونزع، ونفخ، ونكح)، يقول : " فهي أفعال لامها أو عينها من حروف الحلق، ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة، ولم تؤثر في حركة عين المضارع تلك الحروف الحلقية، ومثل هذه الأفعال يجب أنْ تُدرَسُ على انفراد، وأنْ يُبْحَثُ عن مصدرها أو سر خروجها عن القاعدة العامة " [6]، ويرى الدكتور صبحي الصالح أنَّ الذي خرج عن القياس في لغات العرب يرجع الى النطق، يقول : "حين يُنْقَل لنا هذا أو أضرابه نستطيع أنْ نُفَسِّرُهُ بظاهرة الشذوذ (اللاشعوري) في النطق، لا بظاهرة المخالفة الواعية للإعراب " [7]، ويُعَلِّل الدكتور رمضان عبد التواب بأنَّ الشاذ في اللُّغة لا يخرج عن مدار التطور اللغوي، إذ يقول : "غير أنَّنا نلحظ في كل حلقة من حلقات التطور اللُّغوي، أمثلة شاذَّة عن تلك القواعد المطَّردة، ويرجع السبب في وجودها في اللُّغة، في غالب الأحيان، إلى واحد من ثلاثة أمور، فإمَّا أنْ تكون تلك الشواذ بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت، وهو ما نسميه نحن : (الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة)، وأمَّا أنْ يكون هذا الشاذ بداية وإرهاصا لتطور جديد لظاهرة من الظواهر تسود حلقة تالية، وتقضي على سَلَفِهَا في الحلقة القديمة، وأمَّا أنْ يكون ذلك الشاذ شيئا مستعارا من نظام لغوي مجاور " [8]، ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ قُوَّة القياس يسند القوانين الصوتية، لكن في الوقت نفسه تخضع الصيغ والألفاظ الى تَحَكُّم المتكلم، وليس من السهولة تحديد أسباب الشذوذ، يقول : " فمن الممكن أنْ يقال : إنَّه بينما يَمُدُّ القياس المعتقدين في قُوَّة القانون الصوتي بخط دفاعي هائل، لأنَّه يُمَكِّنَهُم من إزالة الاستثناءات من طريقهم، فإنَّ له في نفس الوقت عيوبه الخاصة به ، إنَّه ينتهي بوضع قوانين صوتية إضافية أضيق وأضيق في مجال التطبيق، حتى أنَّها في النهاية – في حالات كثيرة – تتطابق مع تحكم الفرد الذي ينادي به اللُّغويون الأكثر تفَكُّرا المعارضون للقانون الصوتي، ورُبَّما كان أقرَبَ إلى القبول أنْ تُحَدَّدَ الاتجاهات الصوتية التي تَخضعُ لها معظم صيغ اللُّغات الموصوفة، دون أنْ يدعى لها قُوَّة القوانين الصارمة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية الشذوذ، أو

الانحراف الناتج عن تعدد الأسباب، ومن بينها القياس، ودعنا نعترف بأنَّه في كل تأثير يوجد مؤثر بدون شك، ولكن دعنا في نفس الوقت نعترف بأنَّه ليس من السهل دائما تحديد المؤثر" [9] .

وذهب الدكتور محمود فهمي حجازي إلى أنَّ القوانين الصوتية جميعها مطردة ولاوجود للشذوذ في اللُّغة، إذ يقول : " لقد ثبت من أبحاث اللغويين الأوربيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنَّ القوانين الصوتية مطَّردة لا تعرف الشذوذ، ومعنى هذا أنَّ التغير الصوتي يحدث في كل ألفاظ المستوى اللغوي " [10] . والى مثل ذلك يذهب الدكتور فوزي الشايب الى أنَّ انفراد الشاذ بنفسه له أسبابه، ومعرفة تلك الأسباب تُخرِجُهُ عن شذوذه ؛ وذلك عِبْرَ معرفة عمل القوانين الصوتية، فإنْ تَوَقَّف القانون الصوتي عن عمله فإنَّ هناك سببا آخرَ، أمَّا أنْ يكون أمْن اللبسِ أو القياس، لذا فهو ينفي فكرة الشاذ في الصيغ بقوله : " فالقانون الصوتي لم يتخلَّف، وليس هناك شذوذ في اللُّغة ؛ لأنَّ هناك قانونا اخرَ يعمل عمله، ألَا وهو أمن اللبس 000 فإذا لم يكن هناك مجال للَّبس أخذَ القانون الصوتي مجراه وعمل عمله بشكل حاسم " [11]، وفي موضع آخر يقول : " من هذا نعرف أنَّ القَّوانين الصوتية قوانين حاسمة، كالقوانين الطبيعية لا تتخلف ولا تنكسر، فلا يتوقف عملها إلَّا إذا عارضها قانون آخر، وعليه فلا شذوذ في اللُّغة، ولا تَخلُّف في عمل القوانين الصوتية، وما يلوح لنا أنَّه شذوذ في بعض تطبيقات القانون الصوتي يرجع في الحقيقة إلى أنَّ ثمة قانونا آخر يمارس عمله " [12].

تُعَدُّ هذه الأفكار تعليلا للشذوذ في اللُّغة على كافة مستوياتها، لأنَّها تفسر ما خرج منها عن القواعد المُطَّرَدة .

المحور الثاني : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من الفعل الثلاثي الماضي المجرد في شروح لامية الأفعال .

تُخرِج القاعدة الصوتية بعض الأفعال عن صيغها القياسية ، بسبب المجهود العضلي أو قُوَّة الصوت وأثره في الصيغة ، أو لأسباب صوتية أخرى، لذا ظهرتْ في صيغ الفعل الثلاثي أفعالٌ شذَّت عن قاعدتها في الغالب ، وأفعال شذَّت لأنَّها على القاعدة، جاء ذلك على الوجه الآتي :

التحليل الصوتي للماضي من صيغة (فعُل) بضم العين الخارج عن القياس شذوذا .

وهي صيغة قياسية للفعل الثلاثي المجرد الدال على الطبائع والسجايا من اللازم ؛ لأنَّه لا يدل على الحركة الحقيقية للفعل، و يدل على الاتصاف بصفة ، لذا كان لازماً لا يتعدى ؛ لخصوص معناه بالفاعل ، وعدم طلبه زائداً على الفاعل، لأنَّه وقف على الطبائع والسجايا مِمَّا يقوم بفاعله ولا يتجاوزه [13].

لم يشذْ من مضارعه شيء ؛ لأنَّه التزم صيغة واحدة وهي (يفعُل)، أمَّا الماضي جاءت عليه بعض الأفعال قياساً وهي (هَيُؤَ ، ونَهُيَ ، ولبُبَ) عَدَّها العلماء منهم الشُرَّاح بأنها شاذة، ووجه

الشذوذ هو الثقل ؛ بسبب مكونات هذه الأفعال لاجتماع الضم مع الياء إنْ كانت عيناً، أو لاماً، كما في : هَيُؤَ ونَهُيَ ، وللتضعيف مع لبُبَ، وأشار جميع الشُرَّاح الى هذه الأفعال عدا بدر الدين ابن الناظم ، وحمد الصعيدي الرائقي ، ومحمد الهرري [14] .

واتفق الشُرَّاح على انفراد هَيُؤَ ، ونَهُيَ ممَّا جاء شاذاً من يائي العين أو يائي اللام، وذكروا مع لبُبَ عدد من الأفعال التي جاءت مشروكة ، وتُخَفَّفُ الأفعال المضاعفة بفتح العين فيها ، إلَّا لبُبَ وفكُك ، بكسرها .

يقول البجائي : " ولم يرد يائي العين إلا هَيُؤَ ولا يائي اللام متصرفا إلا نَهُوَ ولا مضاعفا إلَّا لبُبْتَ وشَرُرتَ ، وحَبُبْتَ ، وحَقُقْتَ و ذممت وقَلُلْتَ وعَزُزْتِ يا ناقة، والأشهر فيها بالفتح إلا لَبِبْتَ فالأشهَر فيه الكسر " [15].

أمَّا البرماوي فيشير الى أنَّ هيُؤ هُجرَ للاستثقال، وعَدَّ المضاعف من المشروك، يقول : " ولم يرد منه يائي العين إلاّ فعلٌ واحدٌ قالوا : هَيُؤَ أي حَسُنَت هيأته وهو شاذ ، وإنَّما هُجِرَ لاستثقال الضمة على الياء ، وقلَّ في يائي اللام نحو : نَهُوَ الرجل صارَ ذا نُهية وهو العقل، و قَضُوَ و رمُوَ، الأصل نهُي و رمُي فقلبت فيهن الياء واواً لانضمام ما قبلها، ولم يأتِ مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً بغيره، لم يحكِ منه سيبويه غير لبُبْتَ تَلُبُّ أي صرتَ لبيباً، وحكى قطرب : شَرُرتَ أي صرتَ ذا شرٍّ ، وقالوا : حُبَّ الشيء وأصله حَبُبَ ، وحُقَّ الشيء أصله حقُقَ، وحكى ابن جني زَمُمتَ زمامة، وقلنا مشروكاً مع غيرهِ أي مع الأوزان كما قالوا : لبُبْتَ وشررُت على زِنة فعُلْتَ وسُمِعَ الفتح في غيرها "[16] .

يشير البرماوي الى هجر الفعل (هَيُؤَ) ، أي أنَّه كان في وقت ما مستعملا وهُجِرَ وقلَّ لثقله، يقول الدكتور عبد الرزاق الصاعدي : " قد تموت الكلمة لسبب داخليّ فيها، وهو ما تشتمل عليه من أصوات، فلا تمتدّ بها الحياة كثيراً كمن ولد مريضاً فلا يلبث أنْ يموت" [17]، كذلك الحال مع نَهُو التي أصلها نهُيَ بالياء وقُلبَ الياء واوا لانضمام ما قبلها، وهو من التطور اللغوي الذي يفسِّر موت بعض الألفاظ .

هذا من المتصرف ، أمَّا في غير المتصرف الذي جَمَدَ على صيغة التعجب نحو : قضُوَ و رمُوَ الذي أصله قَضُيَ ورمُيَ غير شاذ مُطَّرَد، والى ذلك أشارَ أطَّفَيِّش بأن لمعنى التعجب والمدح والذم المبالغة ؛ لذا تتغير الصيغة [18]، أمَّا الأفعال المضاعفة التي جاءت على (فعُل) عَدَّها البرماوي نقلاً عن سيبويه وقطرب، وابن جني، وهي (حَبُبَ ، وحَقُقَ، وزَمُمَ، وشَرُرَ، لَبُبَ) بأنَّها مشروكة مع (فَعَلَ) وَ(فعِلَ)، إلَّا أنَّ أصلها بالضم .

ويرى التِلْمِساني أنَّ (هَيُؤَ) شاذ لا نظير له إلّا كدتُ ، لأنَّه من تداخل اللُّغات [19]، يقول : "ولم يأتِ (فعُل) يائي العين لثقل الضمة على الياء ، وإنْ كان يُعَلُّ ، وأمَّا هَيُؤَ : حَسُنَتْ هيأته فشاذ لا نظير له إلا كدتُ"[20] .

أمَّا فيما يخص نَهُيَ يقول : " ولم يأتِ (فعُل) متصرفاً يائي اللام إلَّا نَهُوَ أصله من النُهْية وهي العقل، وغير المتصرف بابه التعجب كـ (قضُو الفتى !) و (رمو الرجل !)000 وعلة ذلك في المتصرف استثقال الضمة قبل الياء كما تستثقل عليها ، و(فعُل) من حيث هو ثقيل"[21]، أشارَ الى أنَّ الشاذ من المتصرف وعلته الاستثقال فضلاً عن استثقال صيغة (فعُل) المضموم العين .

والشاذ من المضعف يشير له بأنَّه شاذ مشروك مع غيرهِ ، يقول : " لم يُضَعَّف استثقالاً إلَّا ما شذَّ من نحو : لبُبتَ و شررُتَ وعزُزَتِ الناقة ، وحُبَّ مع أنَّها مشروكة "[22].

وأورد بحرق ما نصه : " وأمَّا فعُل بالضم فلم يرد يائي العين إلاّ قولهم هَيُؤَ الرجل إذا حَسُنَتْ هيأته ومفهومه إنَّه غير مشارك ... وكذا لم يرد فعُل المضموم يائي اللام إلَّا قولهم نَهُوَ، أصلها ياء وإنَّما قلبت واواً لانضمام ما قبلها، وكذا لم يرد (فعُل) مضاعفاً كما وَرَدَ (فعِل) المكسور و(فعَل) المفتوح إلاّ قليلاً مشروكاً ... وحكى يونس بن حبيب لبُبتَ بالضم هو نادر لا نظير له في المضاعف . انتهى . كذا قالَ الجوهري . وزادَ في القاموس فقال في حرف الكاف : فكُكتَ تفُكُّ لعلِمتَ وكرُمتَ فكَّةٌ... وفي حرف الميم ذمَّ يذُمُّ ذمامة... وقد ذممتَ تذم كشمِمْتَ تشِمُّ لما حكاه الجوهري عن يونس رحمهما الله "[23] .

زادَ على لبُبَ فعلين نظيرين جاءا بالكسر تخفيفاً والأصل الضم وهما : ذمُم، وفكُك .

وتابع عبد الكريم الفكّون الشُرَّاح ونقَلَ عنهم، ما ورد من (فعُل) من اليائي الشاذ كهيُؤ، ونَهُي، وقَضُوَ، ورَمُوَ، وذكر أنَّ نَهُيَ يصيبها الإعلال بقلب الياء واو على العكس من هَيُؤَ التي تبقى ياؤها من دون إعلال، يقول : " فإنْ قُلْتَ لأيّ شيءٍ صحَّحوا في هَيُؤَ لتبيين الزِنة، ولم يُصَحِّحوا في نَهُوَ لتبيين المادة ؟ قُلتُ : أجاب عنه الدماميني : بأنَّ اللام يُسرِعُ إليها التغيير ما لا يُسرِعُ الى العين، فالصحيح فيها مستثقل، ولأنَّها بصدد الوقف عليها، ولا تسكن الياء بعد الضمَّة لِإفراط الثِّقل " [24]، نظر الفكُّون الى أثر الحركة الإعرابية على الصوت الصائت، وذلك في أثر الوقف، أو الوصل .

وتابعهم في ذلك ابن الهيبة في ذكر الشاذ من فعُل قائلاً : " ولم يرد يائي العين الاّ هيُؤ أي حسنت هيأته ، ولا متصرفاً يائي اللام إلا نَهُو أي كَمُلَتْ نهيَته أي عقله ، ولا مضاعفاً الاّ قليلاً مشروكاً ، ولم يحفظ الاّ لَبَّ لبابةً صار لبيباً ، وشرَّ شرّاً وشرارةً صارَ ذا شرّ ، وفكَّ فكَّةً حُمقَ في استرخاء ، ودم بالدال المهملة دمامةً قَبُحَ " [25] .

أمَّا الحسن بن زين فقد أشارَ الى فعُل المضموم بعدَ قول ابن مالك [26]:

بفعلل الفعل ذو التجريد أو فعُلا يأتي ومكسورِ عينٍ أو على فعَلا

قال الحسن بن زين :

" تضعيفُ ثانٍ أو أنَّ الياء آخره [1] أو عينه[2] كالوقوعِ[3] قلمَّا نُقِلا[4] .

(1) متصرفا لا كـ: رمُوَ في التعجب، كنَهُوَ بالإعلال ... لأصالة اللام فيه فهو نَهِيٌّ: جمعه أنهِياء أو نَهٍ بالفتح والكسر للاتباع جمعه نَهون : كامل النُهْيَة .

(2) كـ:هَيُؤَ بالتصحيح تنبيها على الأصل حسُنت هيئتُهُ، القاموس : ويثلث، ونَصّهُ : وقد هاء يَهاء ويهيِئ و هيُؤ ككرُم بإعلال الأولين .

(3) أي وقوعه أي تعديه ...

(4) عن العرب كلبُبت تلبُّ بالفتح، القاموس : ولا نظير له، فأنتَ لبيبٌ وملبوبٌ ذو لبٍّ، وجاء كفرِح، ودمُمْتَ دمامةً فأنتَ دميمٌ، أي حقير، القاموس : ويُثَلَّثُ مفتوحُهُ كصَدَّ، وشرُرْتَ شرارة فأنتَ شَرير، وشِرير، القاموس : وَيُثلَّثُ، وفَكَكْتَ فَكَّةً : حَمُقْتَ، وَضَبُبَتْ الأرضُ : كَثُرَتْ ضبابُها، وجاء كفرح، وعَزُزْتِ الناقةُ " [27].

أشارَ في البيت الى أن (فعُل) المضموم قلَّ النقل عن العرب منه مضَعَّف، أو معتل اللام، أو العين، فالمضعف (لبُبَ) ومعتل اللام (نهُي) ومعتل العين (هَيُؤ).

ويذكر أطَّفَيِّش الجزائري أنَّ الثقل الذي سبَّبه اجتماع الضم مع الياء، أو العكس أدى الى عدم مجيء (فعُل) يائي العين أو اللام [28]، مستشهداً بكلام سيبويه " ليس في بنات الياء فعُلت، كما أنَّه ليس في باب رميت فعُلت، وذلك لأنَّ الياء أخَفُّ عليهم من الواو، وأكثر تحويلاً للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف الى ما يستثقلون... ولو قلت فعُلت في الياء لكُنْتَ مُخْرِجاً الأخَف الى الأثقل " [29].

وقد علَّلَ وجه الثقل في (فعُل) اليائي العين أو اللام قائلاً : " قلتُ : وجه ذلك الثقل أنَّه يلزم من بناء (فعُل) بالضم في اليائي قلب الياء واواً في المضارع ، والواو أثقل من الياء ، وشذَّ هيُؤ بضم الياء، أي : حسنت هيأته وهو لغة ، وفيه لغتان أخريان ، هيَأَ بفتح الياء يهيَأ بفتحها أيضاً ، وهيَأَ بفتحها يهيئ بكسرها "[30]. عدَّ أطَّفَيِّش هيُؤَ فيه لغة أخرى بالفتح هيَأَ مع مضارعها بالكسر.

أمَّا نهُوَ قليلا وليس شاذاً وأصله نهُيَ، وقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة، يقول : " وقلَّ ذلك ولو كان تقلب الياء واواً لأنَّه كما ثُقُلَتْ الضمة على الياء ثقلت من حرفٍ قبلها "[31]. ونَهُيَ (نهُو) متصرف، أمَّا في باب التعجب والمدح والذم فكثير مقيس لذا جاء قَضُوَ الرجل ! أي : ما أجود قضاءه ورمُو الفتى أي : ما أمرَّ رماه [32] .

وفي المضاعف فقد نبَّه أطَّفَيِّش على ثقل صيغة (فعُل)، وثقل التضعيف ، وذكر جميع الأفعال التي جاءت على (فعُل) من المضاعف، التي مَرَّ ذكرها عندَ الشُرَّاح نقلاً عن العلماء، وهي : (حَبُبَ، وذَمُمَ، وشَرُرَ، وعَزُزَ، وفَكُكَ، ولَبُبَ) ثم قال : "فبطُلَ قول غير واحد من اللغويين والنحويين

أنَّ المضاعف لم يأت فيهِ (فعُل) بالضم إلاّ لبُبَ " [33]. وجاء في كتاب سيبويه : "وقالوا لَبَّ يَلَبُّ ، وقالوا اللُّبُّ واللبابة واللبيب... وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول لبُبتَ يلُب كما قالوا ظرُفتَ تظرُفُ، وإنَّما قلَّ هذا ، لأنَّ هذه الضمة تُسْتَثْقَلُ فيما ذكرتُ لك، فلمّا صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فَرَّوا منها "[34].

ويقول محمد محفوظ الموريتاني الشنقيطي : " قال بعضهم :

ولم يجئ مضموم عين في الوسط مضاعف فيما عدا لبُب فقط .

وذكر [35] كتب اللُّغة أفعالاً أخرى من (فَعُلَ) بالضم المضعف على جميعها لم يسمع فيها الضم إلاّ مصحوباً بالفتح أو الكسر أو بهما"[36].

ونَصَّ سيبويه بالفتح، وهذا ما يؤيد كلام أطَّفَيّش أنَّ من المضاعف ما جاءَ على (فعُل) بالضم، إلاّ أنَّهم استثقلوا ذلك، فخفَّفوا الأفعال بالفتح والكسر .

وعلى الرغم من الاتفاق والاختلاف بين الشُرَّاح جاءت الأفعال على (فعُل) بالضم على القياس، و شَذَّذَ القانون الصوتي – الجهد الأقل – القياس، وذلك لما في النطق من ثقل فشذَّت هذه الأفعال في الاستعمال [37]. وأعدُّها من الأفعال القديمة التي أصابها التطور الصوتي، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : "هناك أمثلة أخرى لهذه النظرية – نظرية الركام اللغوي– في العربية، يضيق المقام عن ذكرها وكلها تبرهن بما لا يدع مجالا للشك، على أنَّ الظاهرة اللغوية، عندما تتطور، لا تموت أو تندثر تماما، وإنَّما تبقى منها بقايا تدل عليها " [38]، ورُبَّما كلام البرماوي يحتمل هذا المعنى بعدِّ (هيُؤ) مهجورا، وعلِقت هَيُؤ ونهُو ولبُب وأخواتها فبقيت على الأصل، وأجرى القانون الصوتي أحكامه فَخُفِّفَتْ الأفعال بالفتح أو الكسر، بدليل أن الشُرَّاح ذكروا عن الجوهري أن لبُبَ لا نظير له [39]، ثم أضافوا أفعالا أخرى لحقتُهُ وقد وجَدَ بحرق له نظيراً، وهما الفعلان : فَكُكَ وذَمُمَ، و هَيُؤَ لا نظير له سوى كِدتُ وهو من تداخل اللُّغات، ونهُو قليل ونظيره في باب التعجب قضُوَ و رمُوَ .

التحليل الصوتي :

ولكي نرى وجه الثقل نحلِّلُ هذه الأفعال وفق ما جاء من قواعد الكتابة الصوتية لبيان مقاطع الفعل، لتحديد التغيرات الصوتية، على النحو الآتي :

| هـ ـَ / ي ـُ / ء ـَ | ← | ـَ / ي ـُ |

وجه الثقل واضح وهو المقطع الثاني، لاجتماع الياء : وهو صوت أمامي نصف صائت ضيق، والضمة : هي حركة ضيقة خلفية، مع صفة الجهر في الصوتين كلاهما، فيكون هناك تنافر لثقل هذين الصوتين من جهة، وتجاورهما من جهة أخرى، مما كوَّن مزدوجان صوتيان، الأول : هابط الفتحة والياء، والأخر: صاعد الياء والضمة، فتكونت حركة مركبة معقدة هي:

| ـَ / ي ـُ | صعوبة نطق مثل هذه الحركة في العربية .

أمَّا نَهُيَ وهي الأصل في الفعل ؛لأنَّها من النُهية وهو العقل، أصبحت نهُوَ، وفي الكتابة الصوتية نحدد الثقل والتغيير، على النحو الآتي :

| ن ـَ / هـ ـُ / ي ـَ | ← | ن ـَ / هـ ـُ / و ـَ |

ووجه الثقل أيضاً واضح في المقطع الثاني والثالث، وهو المزدوج الهابط | ـُ ي | ثمَّ المزدوج الصاعد | ي ـَ |، فتكوَّنت الحركة المركب | ـُ ي ـَ |، فأصبح هناك مقطعان غير متناسبين، وذلك لثقل الضمة وبعدها ياء، مكونة حركة معقدة مركبة ،هي : ضمة مع ياء نصف صائت وفتحة ؛ لذا أثَّرت الضمة بقُوَّتِها في الياء – نصف صائت – فحُذِفَ الياء، ومُدَّت الضمة فأصبح نَهُو، ثم حُرِّك المد فتحول الى واو نصف صائت، أو لنَقُل : إنَّ قُوَّة الضمة حذفت الياء وجاءت بنصف صائت ؛ لأنَّها من جنسها وذلك لتجانس المقاطع .

لكِنَّ الفعل نهُو وهيُؤ بقيا ثقيلين، وعلى الرغم من ثقل هذين الفعلين إلَّا أنَّهما موجودان، فما المسوغ لنطق مثل هذين الفعلين ووجودهما رغم ثقلهما، وإنْ خُفِّفا وجبت الإشارة الى أصلهما بضم العين ؟

إذا نظرنا لأصوات الفعل نجد أنَّ الهاء جاءت في الفعلين قبل موضع الثقل، فأعطت للفعلين نوعا من البقاء، أو إمكانية النطق بهما، لأنَّ درجة الثقل في هذين الفعلين عالية، وذلك لاجتماع الياء والضمة من جهة، ومن جهة أخرى توفر فيهما الكثير من العناصر التصويتية، كالجهر والرنين، فترتب عليه قُوَّة إسماع في الضمة والواو والفتحة في نهُوَ، يتضح في الكتابة الصوتية: | ن ـَ/هـ ـُ/ و ـَ |

والياء والضمة والهمزة والفتحة في هَيُؤَ، يتضح في الكتابة الصوتية : | هـ ـَ / ي ـُ/ ء ـَ |، لذا كان للهاء (وهو صوت مخفي شبيه بالنَفَس) [40] دور في بقاء الفعلين، إذ قَلَّلَ الهاء من حدَّة الثقل الموجود في نَهُوَ وهَيُؤَ، فوجود صوت الهاء هو العامل الذي ساعد على نطقهما ووجودهما، وبقائهما في اللُّغة رغم ثقلهما، ثمَّ خُفِّفَ الفعلان بالفتح، والى ذلك أشارَ أطَّفَيِّش في هيُؤ لغتان هَيَأَ يَهْيِئُ بالكسر على القياس في المخالفة في حركة العين في الماضي والمضارع، وهَيَأَ يَهْيَأُ على القياس لأثر الحرف الحلقي الهمزة . وفي الكتابة الصوتية يكون :

| هـ ـَ / ي ـُ / ء ـَ | تمثل الصيغة الأولى ما قبل السطحية للفعل .

حذفت الضمة من المقطع الثاني، وجاءت مكانها الفتحة الاستهلالية المناسبة للحرف الحلقي ؛ لأنه لام الفعل، وأعيد التشكيل :

| هـ ـَ / ي ـَ / ء ـَ | تمثل الصيغة الثانية السطحية للفعل

لذا تكون لأصوات الفعل أثر في خروج الفعل من صيغته القياسية الى صيغة أخرى ؛ لأنَّ القياس يؤدي الى تضارب الترددات الصوتية في مقاطع الفعل، التي تسبب الثقل، فشُذِّذَ الفعل لدى القدماء، وإنْ كان على القياس، والحقيقة أنَّ الفعل خرج عن قياسيته ؛ بسبب أصوات الفعل نفسها وصفاتها وحركة الترددات الصوتية داخل الحجر الرنينية .

أمَّا لبُبَ فقد جاء على القياس أيضاً، إلَّا أنَّه عُدَّ شاذاً ؛ لأنَّ المضاعف يكون فيه ثقلاً أكثر من غيره، وذلك بحبس الهواء في موضع النطق، يستغرق مدة زمنية مضاعفة عن نطقه منفرداً، وإنْ فككنا إدغامه يكون أطول مما هو مدغم، فيحتاج الى ضغطتين في الموقع نفسه، لذا أُدْغِمَ المضاعف واختُيِرَ له الفتح للتخفيف من الجهد العضلي على اللسان ؛ لذا كان (فعَل) المفتوح نائباً عن (فعُل) المضموم المضعَّف، وعلى الرغم من ذلك جاءَ الفعل (لَبُبَ) على القياس وشُذِّذَ لثقلهِ، ويمكن كتابته كتابة صوتية : | ل ـَ / ب ـُ / بَ |

وبالنظر الى صفات الأصوات ومخارجها في المقطعين الثاني والثالث، نجد أنَّ الباء صوت شفوي مجهور انفجاري، يتم بحبس الهواء خلف الشفتين حبساً تاماً، ثمَّ ينفرج انفراجاً سريعاً، يؤدي الى خروج الهواء بسرعة فائقة، وآلية هذا الصوت لا تعطي التؤدة لرفع وسط اللسان، وفتح الشفتين باتجاه الأسفل لنطق حركة الكسرة، أو لفتح الشفتين وتوسيع مجرى الهواء لنطق الفتحة، وذلك للعودة لنطق باء أخرى من الموضع نفسه (لام الكلمة) من الشفتين، فكانت الضمة هي الأقرب للبُبَ ؛ لأنَّ مخرج الضمة هو الأقرب الى الباء من الشفتين ؛ لذلك تكون آلية نطق المقطعين الثاني والثالث بأنْ يُنْطَقَ صوت الباء ثم بعدَ خروج الهواء بسرعة انفجارية يقوم المتكلم برفع مؤخرة اللسان، والشفتين موضع نطق فتستدير بسهولة ثم العودة الى حبس الهواء مرة أخرى لنطق باء ثانية، والملاحظ إنَّنا وإنْ نطقنا الباء (عين الكلمة) مفتوحة أو مكسورة، يفقد صوت الباء جزءا من طاقته الصوتية عندَ فتح الشفتين، أمَّا مع الضم يحتفظ الباء بطاقته الصوتية نتيجة دوران الشفتين . وأظن أنَّه يصيبه نوع من التفخيم لارتفاع مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك نتيجة نطق الضمة، مما يساعد على الاحتفاظ بطاقة الصوت ، ولا تخلو المسألة من الثقل والجهد العضلي .

وكذا الحال مع الأفعال الأخرى التي ذكرها الشُرَّاح وهي (حبُبَ، وحقُقَ ، ودمُمَ ، وذمُمَ ، وزمُمَ، وشرُر ، وعزُزَ، وفكُكَ ، وقَلُلَ)، وما قلناه عن (لَبُبَ) ينطبق على (حبُبَ) ؛ لأنَّ العين واللام في كلا الفعلين هو الباء .

وفي (دَمُمَ، وذمُمَ، وزَمُمَ) تكون الميم من الشفتين، وإنْ كان خروج الهواء من الأنف، والضمة أقرب لها، فيُنطَقُ الصوت مضموما .

وفي (حَقُقَ وفَكُكَ) يكون التحليل الصوتي : ينطق الكاف بارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق الصلب، ثم جهر ودوران الشفة مع الضمة، في الكاف و القاف، إلَّا أنَّ اللسان يرتفع نحو الطبق

اللين ليقابل اللهاة مع ضم الشفتين، فيكون اختيار الضمة ؛ وذلك لتناسب صفة الاستعلاء في الضمَّة مع مخارج هذين الصوتين .

أمَّا (وشَرُرَ، وعزُزَ، وقَلُلَ) فينطق الزاي واللام والراء من مقدمة اللسان، ثمَّ تنطق الضمة بارتفاع مؤخرة اللسان ودوران الشفتين، فتكون الضمة أقرب للمخالفة الصوتية منها للمماثلة .

نلاحظ الفرق عند نطق الأفعال (حَبُبَ ، وحَقُقَ، ودَمُمَ، وذَمُمَ، وزَمُمَ ، وفَكُكَ، ولَبُبَ) يكون هناك قرب بين عين الفعل والضمة، فيكون التناسب والتقارب مع الضمة، إمَّا من جانب المخارج (الشفتين)، أو الصفات (الاستعلاء)، أمَّا الأفعال (شَرُرَ، وعَزُزَ، وقَلُلَ) فإنَّ مخارج هذه الأصوات بعيدة نوعا ما عن الشفتين، واستبعاد صفة الاستعلاء، لذا يحكمها قانون المخالفة الصوتية في تخفيفها ؛ لأنَّها " تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنَّه تعديل عكسي يؤدي الى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين " [41]، هذا بالنتيجة أدَّى الى تخفيف اللفظ بنطقهِ بالفتح أو بالكسر، وذكر الشُرَّاح أنَّ (ذَمُمَ، وفَكُكَ، ولَبُبَ) تخفف بالكسر، أمَّا بقيَّة الأفعال تخفف بالفتح .

وبذلك نتلمس أثر القانون الصوتي في تفسير ما شذَّ من هذه الأفعال، الذي أدَّى بالصيغة الأصلية (فعُل) بالضم الى صيغة أخرى ؛ نتيجة المجهود العضلي الذي يبذله المتكلم، وللتخفيف منه والاقتصاد من الجهد أدَّى الى التحَوُّل من الضم الى الفتح أو الكسر، فأدَّتْ الحركات وظيفتها في تخفيف الصيغة .

المحور الثالث : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من الفعل المضارع الثلاثي المجرد في شروح لامية الأفعال .

أولا : التحليل الصوتي لمضارع (فعِل) بكسر العين الخارج عن القياس شذوذا .

وهي صيغة قياسية في الفعل الماضي الثلاثي المجرد دالة على السجايا لذا جاء الفعل على (فعِل) لازماً دالَّاً على الفرح، والحزن، والامتلاء، والخلو، نحو : فَرِحَ ، وحَزِنَ ، وشَبِعَ ، وعَطِشَ ، والألوان، نحو : شَهِبَ، ويأتي متعدياً أيضاً ولازمه أكثر من متعديه [42].

وقد شذَّ في مضارع (فَعِلَ) بعض الأفعال، إذ أنَّ قياس مضارعه المخالفة الصرفية في العين بفتحها، أمَّا ما جاء شاذاً بالكسر كان محصوراً في بعض الأفعال بوجه وبوجهين، ذكرهما ابن مالك قائلا [43] :

وجهان فيه من احسِب مَعَ وَغِرْتَ وَحِرْ تَ أنعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ أَوْلِه يَبِس وَهِلَا

وأفرد الكَسْرَ فيما مِنْ وَرِث ووَلِي وَرِم وَرِعْتَ وَمِقْتَ مع وَفِقْتَ حُلَا

وَثِقْتَ مع وَرْيِ المُخ احوِهَا ....

وتابعه الشُرَّاح جميعاً في شرح هذه الأفعال وبيان معانيها، وبذلك ينقسم الشُرَّاح على قسمين :

الأول : قسم فسَّروا معاني هذه الأفعال من دون بيان وجه الشذوذ، واكتفوا بأنَّها خارجة عن القياس، وهم : بدر الدين ابن الناظم، وحمد الرائقي الصعيدي، وابن المختار بن الهيبة، والحسن بن زين، ومحمد الهرري [44].

الآخر : فسروا المعاني، وعلَّلوا وجه الشذوذ، واستدركوا أفعالا على ابن مالك، وهم : البجائي، والبرماوي، والتِلْمِساني، وبحرق، وعبد الكريم الفكّون، وأطَّفَيّش الجزائري.

نقل البجائي معاني هذه الأفعال، والإشارة بأنَّها شاذَّة، من الصحاح، فكان المرجع الأساس في مراجعة هذه الأفعال، يقول : " فهذه تسعة أفعال وهي : حَسِبَ بمعنى ظَنَّ، قال في الصحاح : "حَسِبْته صالحا أَحْسَبُه . بالفتح . مَحْسَبَة ومَحْسِبَة وحِسْبَانا . بالكسر . أي ظننته، ويقال أحْسِبُ . بالكسر.، وهو شاذ " [45] انتهى، وَوَغِرَ، تقول: وغر صدره يغر ويَوْغَر إذا التهب حزنا وغيظا، وَوَحِر مثله، ونعِم ينْعَم وينْعِم، وأمَّا نَعِم يَنْعُم . بالضم . فمن التداخل، لأنَّ نعِم فيه لغتان نَعِمَ ونَعُمَ، فينعُم . بالضم . مضارع نَعُم، . بالضم . هو على القياس لكن استعملوه في نَعِم بالكسر كفضِل يفضُل، قال في الصحاح: " نعُم الشيء . بالضم . نُعُومة، أي صار ناعما ليّنا، وكذلك نَعِم يَنْعُم مثل حَذِر يحْذُر، وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما، نعِم ينعُم كفضِل يفضُل، ولغة رابعة : نَعِمَ يَنْعِم . بالكسر فيهما . وهو شاذ " [46] انتهى . ونِعْمَ، هذه هي أصل التي لا تتصرف، وبئْس يبْأَس ويبْئِس، والمصدر البؤْس والبؤْسى والبأْسا 000 وهذه أيضاً أصل بِئْسَ أخت نِعْمَ، ويَئِسَ يَيْأس ويَيْئَس يَأساً وإياسًا إذا انقطع أمله ويَئِس الشيء علمه' ووَلِه يلِه ويَوْلَه وَلَهاً ووَلْهَانًا، قال في الصحاح : " الوَلَهُ هو ذهاب العقل، والتحَيّر من شدة، ورجل وَالِه، وامرأة والِهَة، قال الأعشى :

فأقبلت وَالِها ثكْلَى عَلَى عَجَلٍ كُلٌّ دَهَاها وَكُلٌّ عِنْدَها اجْتمَعاَ

" وقد وَلِهَ يَوْلَه وَلَهاً وَوَلَهَانًا " [47] انتهى، ويَبِس الشيء يَيْبَس: جَفَّ وذهبت نُدْوَته. وَوَهِل يَوْهَل وَيَهِل، يقال : وَهِل عن الشيء إذا جَبُنَ عنه، ووَهِل في الشيء نسيه " [48]، هذا فيما جاء بوجهين .

أمَّا ما جاء بوجه واحد وهو الشذوذ يقول في شرحها : "فذكَرَ ثمانية أفعال، وهي: وَرِث إرْثًا وَوَرْثا وورَاثة، وَوَلِى يلي وَلايَة، وهي الإمارة، وَوَلِيَ يَلِي وَلْيا وهو القُرْب، قال الجوهري في الصحاح : " الوَلْي القُرْب والدُّنو، يقال: تباعَدْنا لبعد وَلْي، وكُلْ مِمَّا يلِيك : أي يقاربك 000 يقال : منه وَلِيه يَلِيه . بالكسر فيهما . وهو شاذ، وأَوْلَيْتُهُ الشيء فوَلِيَه، وكذلك وَلِيَ الوالي البلد، ووَلِيَ الرجل البيع وَلاية فيهما " [49] انتهى، وَوَرِمَ العظم يَرِمُ إذا دخله الورم، وهو الانتفاخ، قال في الصحاح : " الورم واحد الأورام يقال: منه وَرِمَ جلده يَرِمُ . بالكسر فيهما . وهو شاذ " [50] انتهى . وورِع الرجل يرع وَرَعاً: كفَّ عن المعاصي، واسم الفاعل وَرِع . وَوَمِق يمق مقة، قال في الصحاح : " المِقَّة : المحبة والهاء عوض عن الواو، وقد وَمِقَه يمِقه . بالكسر فيهما . أي أَحَبَّه فهو وامِق" [51]. ووفِق،

قال في الصحاح : " وَفِقت أمرك تَفِقُ . بالكسر فيهما .، أي صادفته موافِقا، وهو من التوفيق" [52]، ووَفِق الشيء يفِق إذا حَسُن، ووَثِق يَثِق، قال في الصحاح " وَثِقْتُ بفلان وأَثِقُ . بالكسر فيهما . ثِقة إذا ائتمنته، والميثاق العهد " [53] ... و(وَرِى المخُّ) يَرِيَ إذا اكتنز من السِّمَن، والمخ معلوم " [54] .

واستدرك على ابن مالك في التنبيهات قائلاً: " الأول: بقي عليه من الأفعال التي يجب كسر عين مضارعها سماعا، وَعِمَ يَعِم وإنَّما لم يذكره ؛لأن مذهبه أنه غير متصرف ؛لأنه ذكره في التسهيل في باب ما لا يتصرف من الأفعال، وليس كما زعم لقول يونس : وَعَمْتُ الدَّارَ أَعِمُ أَي قُلْتُ لَهَا انْعِمِي' وقول الأعلم' يقال: وَعَمِ يَعِمُ في معنى نَعِم يَنْعَمُ ووَعَمِ يَعِمُ كَوَعَد يَعِدُ فكلاهما دليل على أنه متصرف .

الثاني: ما ذكره في الكسر من هذه الأفعال شاذة' هي طريقة الأكثر في نقل مذهب البصريين' قال ابن الحاجب : وإن كان على(فَعِلَ) فتحت عينه أو كسرت إنْ كان مثالا' الجاربردي : أي وإنْ كان عين الماضي مكسورا فالمضارع مفتوح العين نحو: علِم يعْلَم تحقيقا لمخالفة عينهما، أو مكسورها بشرط أن يكون واوي الفاء لتسقط في المضارع فتحصل الخِفَّة نحو: وَمِقَ يَمِق، وما جاء منه بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو: يَنْعمُ مع أنه يجوز فيه الوجهان ولم يجيزوا الضم للاستثقال انتهى . قلت فظاهر كلامه أنَّ الكسر في معتل الفاء ليس بشاذ ولا مقصور على السماع' وهو مخالف لطريقة الأكثر في نقلهم مذهب البصريين " [55].

أمَّا البرماوي فقد ذكر أنَّ الأفعال التسعة جاءت بوجهين في المضارع الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ ، وهي : " حسِب يحسَب حِسباناً اذا ظن وتوهم ، وغِر صدره ... يغَر ويغِر اذا التهب حقداً أو حزناً ، ... ووحِر صدره ... يحَر ويحِر بمعنى وغر . ونعِم ينعَم وينعِم اذا صار ذا نعمة ، ونعِم الله بك عيناً، ينعَم وينعِم لغةً في أنعم حكاها الفارابي . وبئس يبأس ويبئس اذا صار حاله من البؤس نقيض النعيم . ويئس ييأس ويييئس ... انقطع رجاؤه ... وولِه يلَه ويَلِه : إذا كان يذهب عقله لخطب فجأةً، وولِه فزع وولِه لجأ يولَه ويلِه فيهن ... ويبِس الشيء اذا جفت رطوبته ييبَس ويَيبِس. ووهِل عن الشيء : إذا ذهل عنه ونسيه ، واذا جبن عنه. والوهل الجبان يهَل ويهِل فيهما ... وزاد الفارابي : وبِق اذا هلك يبِق ويوبَقُ" [56].

ونبَّه على تداخل اللغات في هذه الأفعال في ماضيها فيتداخل مضارعها، بقوله : " مقتضى كلام المصنف وغيره من علماء العربية أنَّه ليس في الماضي من هذه الأفعال التسعة غير كسر العين، وقد ذكر ابن يعيش في شرح الملوكي أنَّ في الماضي منها لغتين الفتح والكسر، فعلى هذا يكون الكسر في مضارعها من التداخل كما في غفل، فمن فتح عين غفَل ضمها في المضارع، ومن كسرها، فتحها فيه، تقول : غفَل يغفُل كخرج يخرُج، وغفِل يغفَل، كعلِم يعلَم "[57].

وأمَّا ما ذكره عن الذي جاء بوجه واحد وهو الشاذ، يقول : " ذكر في هذا البيت والقطعة ما لم يسمع من العرب في عين مضارعه من فعِل غير الكسر على الشذوذ ولذا قال وأفرد الكسر وهو ثمانية أفعال : ورِثَ يرِث ، اذا أصاب الميراث ... وولي الشيء : قرُب منه من غير حائل، وولِي الوالي الولايةَ، وولِي العقد : يلي فيهن، وورِم الشيء : ربا وارتفع يرِمُ، ومنه : ورِم الجرح ونحوه وهو ربْوُه وارتفاعه، وورِع يرِع ورعاً ورعة اذا توقف عن الشيء ... وفي ورع لغة أخرى حكاها سيبويه وغيره يقال فيه : وَرُعَ بضم الراء يورُع، مثل : كرُم يكرُم فهو من باب السجايا والنعوت، وومِق الشيء يَمِقَهُ وَمَقاً ووَمِقَةً : إذا أحبه حباً شديداً يقال محبٌ وامقٌ، ووفِقَ بالفاء ثم القاف يفِق وفقاً إذا حسُن وصَلُح ... ووثِق به بالثاء المثلثة، والقاف يثِق وثوقاً إذا اعتمد عليه وهو مأخوذ من الوثاقة وهي القوة ... وورِي المخ بالخاء المعجمة يري إذا كنز واشتد من السمن وهو ما في تجاويف العظام ... فإنْ قُلْتَ لِمَ أُسْنِدَ ورِي الى المخ وهو يقال أيضاً يرِي الزند إذا خرج ناره بالكسر ؟ قلت : لأنَّ الكسر في يري الزند من تداخل اللغتين ، فإنَّه يقال : ورِى يري على زنة ضرَب يضرِب ، ويقال فيه ورِي يورَى على زنة علِم يعلَم، ذكر ذلك الفارابي وغيره، فاستثقل مضارع ورِي بكسر الراء فأُطرِحَ فاستعمل مضارع ورَى بفتحها، وهكذا فعدلوا، أو من فعل منهم ... فلذا أُسنِدَ ورِيَ الى المخ ؛ لأنَّه ليس فيه غير (فعِل) بكسر العين (يفعِل) بكسرها أيضاً، واستدرك عليه وعِم يعِم بمعنى نَعِمَ " [58].

وفصَل التِلْمِساني الأفعال التي جاءت من الصحيح عن المثال الواوي بوجهين الفتح والكسر، منبها على أنَّ المثال الواوي يأتي بالكسر وتحذف الواو منه، والافصح بالفتح لأجل الحرف الحلقي، وهي من تداخل اللُّغات يقول : " لما أمر بالفتح في مضارع فعِل استدرك الكلام فيما جاء فيه مع الفتح غيره، فذكر من ذلك حسِب ونعِم وبئس مما صحت فاؤه، وذكر من المعتل الفاء : وغِر صدره : توقد غضبا، ووحر وحرا مثله، ووله ولها : اشتدَّ حزنه وذهب عقله لفقد حبيب أو ولد، ووهِل وهلا : فزغ وقلِق أو حمِق أو نسي، ويئس ويبِس، وليس في اليائي مما جاء بالوجهين غيرهما، وبقي عليه فضُل يفضَل في لغة تميم، وقدِر يقدَر في لغة بعض ربيعة، ولعلَّ هذا مِمَّا تداخلت في اللُّغة، ومنها : ولِع يلِع ، ووزِع ويزِع، ووهِن ويهِن، ووبِق يبِق، ووصِب الرجل في ماله أو على ماله : أحسن القيام عليه، وقالوا فيه : وصَب بالفتح أيضاً، ووبِق يبَق و يوبَق، وقالوا فيه وبَق بالفتح ... ووَلَغَ يَلِغُ ويَولَغُ والأفصح ولَغ بالفتح، وزاد بعضهم طاح يطيح، ووَهِمَ ووَجِدَ، وأكثر هذا أو كله لا يُرَدُّ لأنَّه من الاستغناء والتداخل، وأراد المصنف بالوجهين الفتح والكسر ، وإنَّما تعينا للشهرة " [59]، يفسِّر التلمساني أنَّ سبب تداخل الأفعال فيما بينها فتحا وكسرا، بسبب الاستعمال اللغوي الذي أدَّى الى شهرته بالفتح مرَّة، وبالكسر أخرى .

وأشار الى الأفعال التي جاءت بوجه واحد بالكسر على الشذوذ هربا من الاستثقال فيها يقول : " هذا هو النوع الثاني من مضارع فعِل الذي انفرد بالكسر شذوذا، فذكر ورِث وأخواتها ومعانيها بيّنة ... وإنَّما فرُّوا فيها عن الفتح استثقالا للواو في (يفعَل) ولذلك توسعوا في يوجل وما أشبهه، وقد جاء من الصحيح أفعال بالكسر، كيحسِب وينعِم، وسبب ذلك – وقوع المعادلة والنصف بينه وبين (فعَل) بالفتح، فكما جاء فعل المفتوح بالفتح والكسر، جاء (فعِل) كذلك، إلَّا أنَّه أكثر ما جاء في الواوي الفاء " [60]، ويقصد التلمساني أنَّ مفتوح العين (فَعَلَ) جاء مضارعه بالفتح والضم والكسر، ولكل من هذه الحالات قوانينها إلَّا أنَّ هناك ما شذَّ أيضا عن هذه القوانين، وجاء فيما عدا قوانين الضم والكسر والفتح، بأنه على الشهرة بالفتح والكسر مرة، وبالفتح والضم مرة أخرى، وبمثلث العين ثالثة، ففي ذلك تتحقق المعادلة في (فَعِلَ) مع (فَعَلَ) في مجيء مضارع (فَعِلَ) بالكسر والفتح، كما جاء مضارع (فَعَلَ) بالفتح والكسر .

أمَّا بحرق فبعد أنْ ذكر معاني الأفعال استدرك أفعالا أخرى تدخل في النوعين كليهما ،يقول: "كلامه يوهم حصر المستثنى من الضربين فيما ذكر، ولم يزد ذلك في التسهيل، وقد ضفرت بثلاثة أفعال من الضَّرْب الأول : نقل الوجهين فيها صاحب القاموس، وخمسة من الضَّرب الثاني : نقل فيها إفراد الكسر على الشذوذ، أمَّا الثلاثة فهي : ولِغَ الكلب يلِغُ كورِث يرِث، ويولَغ كوجِل يوجَل، وفيه لغة أخرى كوهب يهب، فيصير من أمثلة فعَل المفتوح لا من فعِل المكسور، الثاني : وبِق بالموحدة يبِق و يوبَق، أي : هَلَكَ، وأوبَقه أهلكه، وفيه لغة أخرى كوعد يعد فيكون من امثلة فعِل المفتوح، الثالث : وَحِمَتْ الحُبلى ... تحِم وتوحَم وحاما اذا اشتهت مأكلا، وأمَّا الخمسة فهي : وَجِدَ به يَجِدُ، كورِثَ يَرِثُ، وجدا إذا أحبه، وعليه : حزن حزنا شديا، الثاني : وعِق عليه بالمهملة يعِق : عجِل، الثالث : ورِك يرِك وركا : اضطجع ... الرابع : وكِم يكِم وكما : اغتنم واكترب، الخامس : وقِه له بالقاف يقِه : سمع له واطاع " [61]، وهذا الاستدراك بالأفعال جاء نتيجة العملية الإحصائية التي قام بها بحرق في شرحه من معاجم اللغة .

وذكر أطَّفَيّش أنَّ الأفعال ذات الوجهين جاءت بالفتح على القياس، وبالكسر شاذ قياسا فصيح استعمالا [62]، وتابع ما ذكره الشرّاح قبله في ورود الأفعال بالكسر والفتح مما يدخل فيه اللُّغات [63]، أمَّا ما جاء بالكسر على الشاذ فقط ، يأتي مضارعه مفتوحا للمخالفة بين الماضي والمضارع فتحصل الخِفَّة بالفتح، ووجه فيه الخِفَّة بالكسر فيما فاؤه واو ؛ لأنَّ الواو تسقط فتحصل الخِفَّة، وهو رأيُ ابن الحاجب وشرحه الجاربردي وهو قد تابع فيه البجائي [64] بأنَّ البصريين شذَّذوا هذه الأفعال لخروجها عن القياس يقول : "فظهر من كلام ابن الحاجب و الجاربردي إنَّ الكسر في معتل الفاء ليس بشاذ ولا مقصور على السماع، وهو مخالف لنقل الأكثر عن البصريين إنَّه شاذ سماعي كما قال الطبلاوي : إنَّ قياس فعِل بالكسر يفعل بالفتح ويكسر شذوذا مع مجيء الأصل في حَسِبَ

ووَغِرَ وأخواتها، ومع عدم مجيء الأصل في ورث وولي وأخواتهما"[65]، وقد علَّق على ذلك قائلا : " والجواب : إنَّ ابن الحاجب إنَّما أراد توجيه ورود الكسر في الماضي والمضارع معا لا قياسه، وأنَّه إنْ فَتَحَ فقد حصلت الخِفَّة، وإنْ كَسَرَ فالخفة بحذف الواو " [66]، وبذلك يكون البجائي، والتِلْمِساني، وأطْفَيّش الجزائري موافقين ابن الحاجب في عدم شذوذ المثال الواوي من (فعِل) مكسور العين، إذ أنَّ المثال الواوي عند التِلْمِساني مكسور عين مضارعه مطلقا سواء كان من (فعِل) أو (فعَل)، ومن شذَّذ وافق بذلك البصريين في نقل هذه الأفعال، وهو توجيه أو تخريج لما خرج عن القياس شذوذا .

التحليل الصوتي :

ومن المحدثين من ناقش هذه الأفعال لدى القدماء والمحدثين الدكتور حسين عباس الرفايعة، وعزا خروج هذه الأفعال عن القياس الى اختلاف لهجات العرب، وإنَّها لم ترد في لغة قريش، وحملها على لغة بعض الأقوام، أو أنَّها من الركام اللغوي، ولم يخرج عمَّا ذكره الدكتور ابراهيم أنيس، والدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور فاضل السامرائي [67]، إلَّا أنَّ علم اللُّغة الحديث، من خلال النظر الى الأصوات وأماكنها في المقطع، فضلا عن العوامل الفيزيائية في تنقية وترشيح الصوت داخل جهاز النطق يُفَسِّر لنا الأسباب المنطقية في الخروج عن القياس، وعليه تكون الأفعال على قسمين :

الأول : جاء على القياس وهو (الفتح) ، وسُمِعَ فيه غير القياس وهو الشاذ (الكسر)، وهي تسعة أفعال (بئِسَ – يبئِسُ ويبأسُ، وحَسِبَ – يَحْسِبُ ويَحْسَبُ ، ونعِم – يَنْعِمُ ويَنْعَمُ، و وَحِر – يَحِرُ ويَحَرُ ، و وَغِرَ – يَغِرُ ويَغَرُ ، و وَلِه – يلِهَ ويَلَهُ ، و وَهِلَ – يَهِلُ ويَهَلُ ، و يَئِس – يبئِسَ ويبأس ، و يَبِسَ – يبيِسَ ويَيْبَسُ) فضلا عما زاده الشُرَّاح .

الثاني : جاء بالكسر فقط، إذ سُمِعَ فيه الكسر ولم يسمع القياس وهو الفتح، وهي ثمانية أفعال هي : (وَثِقَ – يَثِقُ ، و وَرِثَ – يَرِثُ ، و وَرِعَ – يَرِعُ ، و وَرِمَ – يَرِمُ ، و وَرِي – يَرِي، و وَفِقَ – يَفِقُ ، و وَلِيَ – يَلِي ، ووَمِقَ – يَمِقُ) فضلا عما زاده الشراح.

فإنْ نظرنا الى المجموعة الأولى من الأفعال نجد أنَّ الأفعال (وحِرَ ، ووغِرَ ، وولِه ، ووهِل) من المثال الواوي على (فعِل) مكسور العين سُمِعَ فيه الوجهان، والمجموعة الثانية التي لم يسمع فيها إلاّ الشاذ (بالكسر) جميعها من المثال الواوي، ووجوب الكسر جاء ؛ بسبب الحركة المركبة التي تكونت في المضارع فما جاء منه بوجهين، صار معه الآتي :

1- في حالة القياس فتح عين الفعل (يوغَر ، و يوحَر ، و يولَه ، و يوهَل) فأصبح (يحَر، ويغَر، و يلَه، و يهَل) بحذف الواو، وإنَّما الفتح هنا ليس للمخالفة الصرفية فحسب، وإنَّما للحرف الحلقي أيضاً، فالفتحة هنا قامت بوظيفتين الأولى صرفية وهي المخالفة في حركة العين في

الماضي والمضارع، والثانية صوتية لأجل الحرف الحلقي التخفيف أو التصويت، وفي حالة الكسر على الشذوذ حُذِف الواو (فاء الكلمة)، وذلك للحد من الجهد العضلي في نطق الحركة المركبة، وكُسِرَ عينه لمجانسة المقاطع، وقد أشارَ التِلْمِساني بالفتح أفصح على القياس لأجل الحرف الحلقي، وكما يتضح في الكتابة الصوتية :

| ي ـَ و / ح ـَ / رُ |، | ي ـَ و / ر ـَ / ع ـُ |، | ي ـَ و / غ ـَ / رُ |
| ي ـَ و / ل ـَ / هـ ـُ |، | ي ـَ و / هـ ـَ / ل ـُ |

فتكونت الحركة المركبة | ي ـَ | مزدوج صاعد متكون من نصف صائت (الياء) والفتحة، ومزدوج هابط متكون من الفتحة نفسها مع نصف صائت (الواو) | ـَ و |، وتركيب هذه الحركات وآليتها يكون بنطق نصف الصائت الياء، وهو ارتفاع وسط اللسان، فاستقرار اللسان لنطق الفتحة ، ثم عود اللسان الى الخلف مع ارتفاعه لنطق واو نصف صائت، هذا بالضرورة يؤدي الى تدافع حركات اللسان بالسرعة المطلوبة لنطق نصف صائت متقدم، ثم فتحة ثم نصف صائت متأخر، مِمَّا يؤدي الى جهد مضاعف ؛ لذا كان الأسهل عليهم حذف الواو فيكون المقطع صاعدا ثم نطق المقطع الآخر، فأصبحت الأفعال (يغَر – يحَر – يلَه – يهَل – يرَع) والفتحة لأجل الحرف الحلقي .

2– في حالة الشذوذ كسر عين الفعل، جاء عِبْرَ علاقة المقاطع بعضها ببعض، إذ نجد أنَّ عين الفعل من حروف الحلق (وهو الجالب للفتح) تعطي اتساعاً في حجر الرنين فهي ذات رنين عالٍ، وهي مجهورة فهي مصوتة ، وقد أصبحت الفتحة قمة في مقطعين من الفعل على النحو الآتي :

| ي ـَ / غ ـَ / ر ـُ | | ي ـَ / ل ـَ/ هـ ـُ | | ي ـَ / ح ـَ / رُ |
| ي ـَ / هـ ـَ / ل ـُ | | ي ـَ / ر ـَ / ع ـُ |

ولتجانس هذه المقاطع حُذِفَتْ الفتحة الثانية قمة المقطع الثاني لتحل محلها الكسرة ؛ وذلك لتجانس المقاطع في الفعل، وهذا الحال ينطبق على جميع أفعال المجموعة الثانية لا سيما أنها خالية من حروف الحلق في عينه أو لامه، لأنَّها لم يسمع فيها الفتح ، وسُمِعَ فيها الكسر فقط .

3– الأفعال (بئِس ، ويئِس ، ونعِم) وهي من الأفعال الصحيحة، ليس الشذوذ في مضارعها الذي يجب أنْ يأتي مفتوح العين وجاءَ بالكسر، وإنَّما في ماضيها الذي عينه حرف حلقي، ومن المفترض أنْ يأتي بالفتح على وزن (فعَل) لا على وزن (فعِل) بالكسر، فهو من اختلاف اللهجات، جاء الماضي منها بفتح العين وكسرها، فمضارع المفتوح مفتوح لأجل حرف الحلق على القياس، وجاء بالكسر لأجل تجانس المقاطع، ومضارع المكسور مفتوح للمخالفة الصرفية

على القياس، وتداخلت الأفعال في مضارعها، وأشار اليه ابن جني في باب تركب اللُّغات [68] .

أمَّا (بَئِسَ، وحسِب، ويَئِسَ، ويبِسَ) ذوات الوجهين فجاء الفتح قياساً، ومال اللسان لنطقهن بالكسر، وذلك بتنوع الحركات وبدورها تنوع للمقاطع، وهو ما يفسره قانون المخالفة الصوتية ؛ لأنَّها تحدث بين الصوتين المتقاربين، أي : مختلفين في المخرج ومتحدين في الصفات [69]، وما بين الفتحة والكسرة صفات متَّحدة وهي الجهر والمد .

وأرى أنَّ سبب استجلاب الكسر في هذه الافعال هو تضافر أصوات الفعل، أي أنَّ الكسر جاء لسببين، هما :

الأول : صوت السين، فتكون في (يَحْسِبُ) حركة السين، وفي (بَئِسَ، ويَئِسَ، ويبِسَ) حركة استهلالية لنطق السين، وذلك لقربها من الكسرة، واتحادهما في صفة الاستمرارية [70] .

والآخر : إذا أمعنَّا النظر نجد أنَّ هنالك صوتين قويين في الأفعال (بَئِسَ، ويَئِسَ، ويبِسَ)، هما الباء والهمزة، وإنَّ هذين الصوتين أعطيا للأفعال قُوَّة تصويتية، فضلاً عن الفتحة التي تمثل قمة المقطعين الأول والثاني، على الشكل الآتي :

|ب ـَ/ ء ـَ/ س ـَ| ، |ي ـَ/ ء ـَ/ س ـَ| ، |ي ـَ/ ب ـَ/ س ـَ|

فلا يحتاج الفعل الى تصويت أو قُوَّة إسماع ؛ إنَّما تعديل في الموجات الصوتية للتنسيق مع ما قبلها أو ما بعدها ؛ لذا مال اللسان العربي في إضفاء تحسين للفظ وتنويع في الحركات فنطق بالكسر، وفي هذه الحالة يفسِّره أثر الصوت الصامت في اختيار الحركة في البناء اللغوي، فيتعارض مع قانون المخالفة الصرفية .

وتنطبق هذه القواعد الصوتية على تجانس المقاطع، عبر قانون المخالفة الصوتية في استعمال الفتح أو الكسر – وحتى الضم في تداخل اللُّغات – على الأفعال الأخرى التي زادها البجائي والبرماوي التِلْمِساني وبحرق وأطَّفَيِّش الجزائري، فقد عَدَّوا أنَّ استعمال الفتح فصيح قياساً ، والكسر فصيح استعمالاً، و شاذ قياساً ؛وذلك من تداخل اللُّغات ؛ لأنَّ كثيرا من الأفعال جاءت في الماضي مثلث العين نحو فضل ، طاح، أو مثناته بالكسر والفتح [71].

ثانيا : التحليل الصوتي لمضارع (فعَل) بفتح العين الخارج عن القياس شذوذا .

تُعَدُّ صيغة (فعَل) هي الأخف بين صيغ ماضي الثلاثي المجرد ، وذلك كثرة مجيء الفعل عليها لازماً ومتعدياً ، وينوب (فعَل) عن (فعُل) في يائي العين أو اللام والمضعَّف ، وينوب عن (فعِل) أيضاً ، وهو أكثر الأفعال استعمالاً وعدداً ؛ وذلك لأنَّه الفعل الحقيقي الذي يدل على الحركة والعمل، مقارنة بـ(فعُل) الذي يدل على السجايا والاتصاف بصفة [72].

ولـ(فعَل) مفتوح العين ثلاث صيغ في المضارع : (يَفْعُلُ) بضم العين وجوبا، و(يَفْعِلُ) بكسرها وجوبا، و(يَفْعَلُ) بفتحها وجوباً، والشهرة بالضم أو الكسر، ولكل نوع من هذه الأنواع قواعده وشروطه وما شذَّ عنها .

وفي هذا المقام نحاول بيان موقف الشُرَّاح في تفسير ما جاء على الشذوذ من صيغ المضارع من (فعَل) مفتوح العين، ثُمَّ تفسيرها عِبْرَ علم الصوت الحديث ؛ للوقوف على السبب الحقيقي لخروج لفظ أو أكثر عن قاعدته العامة التي صيغت من أجله .

أ – فعَل – يفعِل : بكسر العين في المضارع .

لقد مَرَّ الحديث عن وجوب كسر مضارع (فعَل) مفتوح العين، يكون في أربعة مواضع، منها : المثال الواوي، وجبَ كسر عينه لما وضحناه في موضعِهِ بوجود أو خلق حركة مركبة مكونة مزدوجا صوتيا صاعدا وهابطا اثَّرت في ثقل الصيغة، الأمر الذي أدَّى الى سقوط الواو لتخفيف اللفظ، وجاءت الكسرة للخروج من رتابة المقاطع وتناسقها .

وشذَّ من المثال الواوي وَجَدَ الذي مضارعه يجِد على قياس القاعدة . وقد نبَّه ابن مالك في التسهيل والشُرَّاح في شروح اللاميَّة على أنَّ ذلك في لغة بني عامر بأنَّ وَجَد مضارعه يجُد بالضم لا بالكسر، أمَّا سائر الأفعال في لغة بني عامر وغيرهم بالكسر .

لم يشر ابن الناظم الى وجَد يجُد، و كذلك الحسن بن زين و محمد امين الهرري [73]. أمَّا بقية الشراح فقد ذكروه، يقول البجائي في التنبيهات : " قوله في الواو فاء، قالَ في التسهيل : "أو يلزم لسبب كالتزام الكسر عندَ غير بني عامر فيما فاؤه واو" فقوله عند غير بني عامر يشعر بأنَّ بني عامر لا يلتزمون كسر عين المضارع، في هذا أثير الدين : وليست كذلك لأنَّ ما فاؤه واو قانون كلي، وبنو عامر إنَّما روي عنهم ضم عين وَجَد خاصة ، قالوا : يَجُدُ على سبيل الشذوذ، لا على أنَّه قانون كلي ، وإنَّما غيرها من الأفعال فَهُم موافقون لسائر العرب في كسر عين المضارع انتهى ملخصاً والدليل على أنَّ الكسر أصل والضم عارض التزم حذف الواو فقالوا يَجُد "[74].

وقال البرماوي : " ما جاء على يفعُل من فعَل الواوي الفاء شذوذاً ، ولم يأت منه مضموم عين المضارع غير كلمة واحدة ، قالوا : وجَد – يجُد ، قال الفارابي هي لغة بني عامر صعصعة وانشدَ قول لبيد [75]:

لو شئت قد نقع الفؤادُ بشربَةٍ تدعُ الصوادي لا يَجُدْنَ غليلا

ما اقتضى إطلاقه وإطلاق ابن مالك في التسهيل أنَّها لغة في واوي الفاء وليس كذلك لأنَّه نَصَّ غير واحد على أنَّ لغة بني عامر فيه كلغة غيرهم ، وأنَّه لم يسمع غير هذه الكلمة في بيت لبيد هذا "[76].

وذكر التِلْمِساني : "أمَّا الواوي الفاء فذلك فيه مُطَّرَد ولازم [77]، وشذَّ منه لفظةٌ واحدةٌ وهي يَجُدُ فجاءت على الأصل ، وجاءت على لغة بني عامر بالضم "[78].

أمَّا بحرق يقول : " وعبارته في التسهيل توهم أنَّ بني عامر لا يلتزمون كسر مضارع هذا النوع، ولم ينقل غيره عنهم الضم إلاّ في وجدَه يجُدهُ على أنَّه في القاموس قال وجدَه يجِدُهُ بالضم ولا نظير له . انتهى ، ومقتضاه أنَّه لغة عامة عن سائر العرب "[79].

وردَّ عبد الكريم الفكّون عن ابن مالك ما آخذه عنه أثير الدين أبو حيان في التسهيل نقلا عن البجائي [80] عَبْرَ كلام الدماميني، قائلا : " قلت : ردَّ الدماميني بأنَّ قولَ صاحب التسهيل كالتزام الكسر عند غير بني عامر في كذا، لا يقتضي أنَّ بني عامر يلتزمون الضَّمَّ فيما أُلْتُزِمَ وغيرهم فيه الكسر، وإنَّما مقتضاه أنَّ بني عامر لا يلتزمون الكسر كغيرِهم، وذلك بأنْ يكونوا قد أجازوا في بعض ألفاظ هذا النوع الضَّمّ، كما هو الواقع، فإنَّه قد ثبت بالنقل عنهم أنَّهم يقولون في وجَد : يجُدُ، بضم الجيم، ووافقوا غيرَهم في التزام الكسر في غير ذلك، فصدق أنَّ بني عامر لم يلتزموا الكسر في كل فرد من أفراد هذا النوع، كما فعله غيرهم، بدليل ثبوت يجُد عنهم في قولهم :

لو شِئتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادي لا يَجُدْنَ غَليلا " [81] .

وينقل حمد الرائقي الصعيدي عن بحرق ويسميه الشارح ، يقول : " قال الشارح صَرَّح في التسهيل بأنَّ، سائر العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئاً..."[82]. وقد نقل الرائقي الصعيدي تنبيه بحرق كله عدا ما يتعلق بالشاذ من قول بني عامر في يجُد .

ويذكر ابن المختار بن الهيبة : "ويعني بِفَعَلَ ذا الواو فاءً غير حلقي اللام كوثب يثِب ووجب يجِب ووقب الظلام يقِب، دخل ووعد ووفد، وشذ وهب يهَب، والضم في وجده يجُدُهُ لغة عامرية"[83] .

ناقش أطَّفَيِّش الجزائري ما ذكره البجائي وبحرق، وهما قد تابعا أبا حيان في أنَّ (يجُد) عن بني عامر ليس قانوناً كلياً، مآخذين على ابن مالك في التسهيل عبارته بالتزام الكسر في قوله : "لسبب كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو " [84].

وقد شرح أطَّفَيِّش عبارة ابن مالك فيما يخص (يجُد) بقولهِ : " قلتُ : للناظم جواب ظاهر، وهو أنَّ بني عامر خرجوا عن الالتزام بضمهم تلك الكلمة الواحدة وهي (يجُد) ، فإنَّ غيرهم يلتزمون كسر ذلك النوع لفظاً أو تقديراً ، ولا يخرجون عن الالتزام أصلاً، فإنَّهم يقولون يجِد بالكسر ، وهم لم يلتزموا ذلك في كل مادة من مواد هذا النوع ؛ لأنَّهم ضموا (يجُد) ، فصدَق عليهم أنَّهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم الى الضم في (يجُد) ، إلاّ أنَّ ظاهر قول القاموسي (يجُده) بالضم لا نظير لها أنها لغة عامة العرب ، أي كلمة أو لفظة لا نظير لها ، ونصَّ غيره كصاحب التحقيق والبغية

وشُرَّاح التسهيل أنها لغة بني عامر ، ولعل مراد القاموسي أنها لغة لا نظير لها"[85] . أي ان لغة بني عامر هي لغة لا نظير لها في استعمال يجُد بالضم بدل الكسر.

التحليل الصوتي :

أشارَ التِلْمِساني الى أنَّ أصل مضارع الفعل بالضم، وجاء وجَد يجُدُ على الأصل وسائر الأفعال من المثال الواوي، وكسر عينه للتخفيف، ثم حذفت الواو بسبب الكسر والياء المفتوحة عند سائر العلماء، وقد أثبتنا أنَّ سبب حذف الواو هي الحركة المركبة في المقطع الأول، وعليه بقي الفعل في لغة بني عامر على الأصل بالضم، وحذف الواو بسبب الحركة المركبة، ولا شذوذ في الفعل، وربَّما احتفظ الفعل بالصيغة القديمة عند بني عامر فقط، فيكون من باب التطور اللغوي، وعلى تخفيف الضم بالكسر عند سائر العرب ؛ لذا قال الجوهري لغة لا نظير لها، وقد يُفَسِّر قانون المخالفة الصوتية في صيغة المثال الواوي بمخالفة حركة الجيم الأمامية وهي الكسرة بحركة الضمة الخلفية ؛ وذلك لقرب مخرج الجيم من الكسرة، يظهر في الكتابة الصوتية:

| و ـَ / ج ـَ / د ـَ | ← ي + | ي ـَ و / ج ـُ / د ـُ |

وبسبب الحركة المركبة حذفت الواو فأصبح الفعل | ي ـَ / ج ـُ / د ـُ |

هذا في لغة بني عامر، أمَّا بكسر العين تكون لتناسق المقاطع .

ب – فعَل – يفعُل : بضم العين في المضارع

وقياس ضم عين مضارع (فعَل) المفتوح وجوباً أربع حالات، منها المضعَّف، فإنْ كان لازماً وجَبَ كسر عين مضارعه ، وإنْ كان متعدياً وجَبَ ضم عين مضارعه، وذلك لِمَا وضحناه في موضعه لتجانس المقاطع، والتفرقة بين ضمير الغائب للمفرد المذكر ، وضمير الغائبة للمفردة المؤنثة [86]، وقد شذَّ عن تلك القاعدة أفعال قسمت على قسمين أيضاً :

الأول : ما جاء مسموعاً منفرداً من دون الأصل، وهو الفعل (حَبَّ) فقياس مضارعه الضم لأنَّه متعدي، وجاء بالكسر على الشذوذ ، ولم يسمع فيه القياس، ذكره ابن مالك قائلا [87]:

فذو التعدي بكسرٍ حَبَّه ... .

الآخر : ما جاء مسموعاً بالضم على القياس، والكسر على الشذوذ، وهي خمسة أفعال (بتَّ، وشذَّ ، وعلَّ ، ونمَّ، وهَرَّ) ذكرها ابن مالك بقوله [88]:

.... وعِ ذا وجهين هرَّ و شذَّ علَّه عللا

وبتَّ قطعا و نمَّ ... .

ذهب الشُرَّاح إجماعا مذهب ابن مالك في شذوذ (حَبَّ) منفرداً بوجه واحد، وبقية الأفعال بوجهين، استشهد ابن الناظم بقوله تعالى : { فاتبعوني يُحِبِبكم الله }[89]، وهي قراءة العطاردي[90]، وعليه جاء في القرآن الكريم بالقراءة المتواترة وليست قراءة العطاردي فحسب، فالفعل يُعَدُّ شاذا عن

القاعدة القياسية وفصيحا في الاستعمال ؛ لأنَّه لم يُسمع القياس، بدليل الآية القرآنية لأنهم استغنوا بمضارع المزيد أحبَّ يُحِبَّ، وقراءة العطاردي بفتح الياء لا بضمها، قال ابو حيان : "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: تُحِبُّونَ، وَيُحْبِبْكُمُ، مِنْ أَحَبَّ، وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ : تَحِبُّونَ وَيَحْبِبْكُمُ، بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْيَاءِ مِنْ حَبَّ، وَهُمَا لُغَتَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا، وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّهُ قرىء: يَحُبُّكُمُ، بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْإِدْغَامِ " [91] .

ولم يخرج البجائي عما ذكره ابن الناظم واستشهاده بالقراءة القرآنية، إلاّ أنَّه نقل القراءة بإدغام الباء يقول : " يقال حبَّهُ يحِبُّهُ وعليه قرأ من قرأ [فاتبعوني يُحِبُّكم الله] " [92] ، وقد علَّقَ المحقق في الهامش بأنَّ الآية في القرآن كذلك بإدغام الباء.

وأضاف البجائي على المجموعة الثانية من الأفعال التي جاءت بوجهين الفعل صَرَّ يصُرّ ويصِرّ نقلاً عن الزمخشري، مستشهداً بالآية الكريمة {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ} [93] في قراءة ابن عباس بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة، [فَصُرِّهُنَّ] أمر من صَرَّه إذا جمعه يصُرَّه ويصِرَّه ، فعلى هذا تكون ستة أفعالٍ [94].

وذكر البرماوي : " ولَمَّا فرغ من ذكر المضاعف اللازم أخذ يذكر المتعدي منه ... الذي لم يأتِ غيرهُ وهو قولهم : حبَّهُ يحِبَّهُ... وبه قرأ أبو رجاء العطاردي : {فاتبعوني يَحْبِبكم اللهُ} "[95]، وقد ذكر الأفعال الخمسة التي جاءت بالوجهين شارحاً معناها، وأضاف فعلين هما : رَمَّ الشيء يرُمُّهُ ويرِمُّهُ إذا أصلحه ، وإذا أكله أيضاً، وشجَّ يَشُجُّهُ ويشِجُّهُ، إذا جرحه في رأسِهِ[96].

وقال التِلْمِساني : " في بيان ما شَذَّ من المتعدي، فذَكَرَ مضارع حَبَّ وهو شاذٌّ ، وقرأ أبو رجاء العطاردي [قل إنْ كنتم تُحِبُّون اللهَ فاتبعوني يَحبَّبكُمُ اللهُ ويغفر لكم ذنوبكم] بفتح الياء والباء"[97].

ولم يزد على الأفعال التي جاءت بوجهين شيئا، وإنَّما قال إنَّ بعضها تأتي لازمة .

أمَّا بحرق يقول : "فندر مجيء المعدّى بالكسر فقط في فعل واحد وهو حَبَّهُ بالمهملة يَحِبُّهُ ، ومنه صيغَ بفتح الياء وكسر الحاء لغة في احبَّهُ يُحبِبهُ ، ومنه صيغ المحبوب ، وبه قُرِئَ شاذاً [فاتبعوني يَحبِبكم الله] "[98]. وقد أضاف بحرق أربعة أفعال هي (أضَّ ، ورَمَّ ، وشَجَّ ، ونَثَّ) ، نَظَّمها في قوله [99] :

ومثل هـرَّ ينِثُّ شجَّـه وكـذا ك أضَّه رمَّه أي اصلحِ العملا .

منها (رَمَّ، وشَجَّ) ذكرهما البرماوي .

وذهب عبد الكريم الفكّون الى صحَّة حكم ابن مالك في الفعل حّبَّ – يَحِبَّه على القياس، فلم يتحقق فيه الكسر، ولم يُسْمَعُ فيه إلَّا الضم، فحُكمَه يكون فيه بالقياس على ما سُمِعَ فيه الكسر وهي الافعال المذكورة : بتَّ، وشدّ، ، وعلَّ، ونمَّ، وهرَّ [100]. ثمَّ يذكر ما جاء عند الشُرَّاح من شرح في الفعل حبَّ والقراءات التي استشهدوا بها، وفي التنبيهات يقول : " الأكثر في فعل حبَّ أن يكون رباعيا، والأقل أنْ يكون بلفظ الثلاثي، وهو الذي جاء به الناظم، وللعرب فيه لغتان : أقلّهما أنْ

يأتي فيه ثلاثيا، إلَّا أنَّ اللغة الكُثْرى يقولون في اسم المفعول محبوب بوزن ما للثلاثي، واللغة الأخرى يقولون في اسم المفعول مُحَبٌّ بوزن الرباعي، فاستغنى كل فريق بما للفريق الآخر " [101]، أي أنَّ الفعل الثلاثي حَبَّ يُصاغ منه اسم المفعول على محبوب، ويُصاغ من الرباعي أحَبَّ على مُحَبٌّ، وجاء الاستغناء الواحد مكان الآخر في الاستعمال .

وينقل حمد الرائقي الصعيدي نصاً عمَّا ذكره بحرق يقول : " فندر مجيء المعدى بالكسر فقط في فعل واحد وهو حَبَّهُ بالمهملة (يَحِبُّهُ) بفتح الياء وكسر الحاء لغة في (أحَبَّهُ) (يُحِبُّهُ)، ومنه صيغ المحبوب ، وبه قرئ شاذاً { فاتبعوني يُحْبِبْكُم الله} " [102] . ثمَّ تابع بحرقا في الأفعال الأربعة التي أضافها للنوع الثاني من المضعَّف المتعدي الذي جاءت بوجهين .

أمَّا ابن المختار بن الهيبة يقول : " فذو التعدي بكسرٍ ، فعلٌ واحدٌ لا غير وهو : حَبَّهُ يَحِبُّهُ بمعنى أحبَّهُ يُحِبُّهُ ومنه صيغ المحبوب ، وبه قرِئَ شاذاً [فاتبعوني يَحبِبْكُمُ الله] "[103]. ثمَّ بدأ بشرح الأفعال الخمسة التي جاءت بوجهين وبعد أن أكملها أشارَ الى زيادة بحرق بقوله : " وبقي على المصنف أربعة أفعال ... وقد نظمها صاحب فتح الاقفال ... " [104] .

ولم يخرج الحسن بن زين عمّا ذكره الشُرَّاح قبله وخاصة بحرق . يقول : " حبَّهُ فقط وبه قُرِئَ [يَحبِبْكُم الله] "[105]. وأشار الى أنَّ مجيء الوجهين سببه التعدي مرة واللزوم أخرى، يقول[106]:

وفي الصحاح أنباء الضم فيه على لمح التعدي لذاك اللمح قد نُقِلا

أي تنقل الفعل ما بين الضم والكسر وذلك لِلَمْحِ التعدية، و يقول في موضع آخر من الطرة : " وفي الحضرمي أنَّ في الصحاح : إنَّ الذي سَهَّلَ الوجهين في هذه تعديها مرة ولزومها مرة أخرى " [107].

ويقول أطَّفَيِّش : " وَرَدَ بالكسر فقط وهو كلمة واحدة وهو حَبَّهُ يَحِبه، بكسر حاء المضارع كسراً منقولاً لا من بائه الأولى التي هي عينه وفتح بائه ... والكسر شاذ ولم يرد معه الضم ، وبذلك قرأ أبو رجاء العطاردي [فاتبعوني يَحِبَّكم الله] بفتح المثناة، وكسر الحاء نقلاً من الباء المدغمة ، وفتح الباء الثانية ، المدغم فيها للتخفيف فتحاً مانعاً من ظهور الجزم المنوي فيها ، ولو ظهر مع الادغام لالتقى ساكنان، قال في الصحاح : حَبَّه يَحِبَّهُ بالكسر شاذٌّ ؛ لأنَّه لا يأتي من المضاعف المتعدي بالكسر إلاّ ويشاركه (يفعُل) بالضم ، وحبَّ ثلاثي المذكور لغة في أحبَّهُ يُحِبُّهُ بضم الياء وكسر الحاء رباعياً، كأكرَمَهُ يكرِمُهُ، وبه قُرِئت الآية في السبع، واسم مفعول الثلاثي محبوب في القياس، والمصدر حُبَّ و حِبَّ بالضم والكسر، كذا ورَدَ أيضاً الحِباب بكسر الحاء والحُباب بضمها ، والمَحَبَّة مصدر ميمي ، وأمَّا الرباعي فاسم مفعوله القياسي مُحِبٌّ بضم الميم وفتح الحاء لكنه قليل الاستعمال ، فهو شاذ استعمالاً فصيح قياساً ، والغالب مجيء اسم مفعوله بلفظ محبوب

كالثلاثي يقال : أَحَبَّهُ فهو محبوب شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، وقياس مصدره الإحباب بكسر الهمزة ، والأكثر الاستغناء عنه بالمصادر المذكورة "[108] .

وقد زادَ أَطَّفَيّش الأفعال التي ذكرها الشُرَّاح قبله وهي سبعة أفعال ذكرها مع معانيها ومَنْ أوردها : وهي (أضَّ ، وبثَّ ، ورمَّ ، وشجَّ، وصَرَّ، ونثَّ، وهشَّ) ثم قال : "ولولا العجل مني لبحثتُ فأزيد على ذلك أن شاء الله والأمر بيدهِ " [109]، ثمَّ قال : " إنّ الذي سَهَّل مجيء الكسر مع الضم هو أنَّ أصلها فِعلٌ لازمٌ ، واللازم كما صَرّحت بهِ ، وأنَّها تتعدى مرة وتلزم أخرى"[110] .

أمَّا الهرري فيقول: "المضاعف ذو التعدي أي صاحب التعدي والوصول الى المفعول بهِ بلا واسطة حرف جر حالة كونه ملتبساً (بكسر) لعين مضارعه فقط (حَبَّهُ) أي لفظ حَبَّهُ فقط ، يقال: حَبَّهُ يَحِبُّهُ بفتح الياء وكسر الحاء حُباً ، لغة في أَحَبَّهُ يُحِبُّهُ بضم الياء وكسر الحاء وقد تبع الناظم وابنه في ذلك الجوهري لكن قال أبو حيان : إنَّه سُمِعَ منه الضم أيضاً فيكون فيه وجهان، فعليه ليس في المعدى كسرٌ فقط أصلاً " [111]. أمَّا النوع الثاني فقد تابع الشراح في ذكرها، ذكر منها ابن مالك خمسة أفعال، ثم أشار إلى مجيئها لازمة ومتعدية [112].

التحليل الصوتي :

الحديث يختص بالفعل (حَبَّ) الذي قياس مضارعه (يَحُبُّهُ) بالضم ؛ لأنَّه مضاعف متعدي، إلاّ أنَّه جاء بالكسر في مضارعه، ولم يُسْمَعُ فيه إلَّا الكسر .

أمَّا الأفعال في المجموعة الثانية فقد جاءت بالضم على القياس وبالكسر شذوذا ، وسبب مجيء الشاذ أشارَ له بحرق عن الجوهري بقولِهِ : "أشار في الصحاح الى أن الذي سَهَّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرة وتعديها مرة "[113] وذلك للتفرقة بين ما هو لازم بالكسر، وما هو متعدي بالضم .

يعمل قانون الجهد العضلي في لفظ (حَبَّ – يَحِبُّه) في ميل القاعدة الصرفية من الضم الى الكسر في المضارع، وذلك لما يسببه الضم من ثقل النطق، وإذا حَلَّلنا صفات الأصوات ومقاطع الكلمة تكون في الكتابة الصوتية على القياس :

| ي ـَ / ح ـُ ب / ب ـُ / ه ـُ |

وجه الثقل على اللسان والشفتين للتماثل الصوتي، وللخروج منه يميل اللسان نحو المخالفة الصوتية، فتحذف الضمة وتُجتلب كسرة مكانها لتنسيق المقاطع في اللفظ، ولا أثر لضمة الهاء في حركة عين الفعل، وبعبارة أخرى : تكون الضمة قمَّة للمقطعين الثاني والثالث :

| ح ـُ ب / ب ـُ | ، وهي حركة خلفية من أقصى اللسان مع دوران والشفتين، ونُطِق الباء وهو من الشفتين أيضاً ، مع قُوَّة ضغط في موضع نُطْقِ الباء ؛ لأنَّ الباء صوت انفجاري شديد مجهور ، وتضاعَفَ الضغط ؛ لأنَّ الباء مُضَعَّفٌ، فطال حبس الهواء خَلْفَ الشفتين حتى انفرجت بقوة، الأمر الذي أدَّى الى ثقله مسبباً مجهوداً عضلياً على جهاز النطق، وللتخفيف من حِدَّة هذا الجهد

انزلقت حركة الحاء فاء الفعل نحو الكسرة بدل الفتحة للمخالفة الصوتية ؛ والسبب أنَ الفتحة تعطي اتساعا في حجرتي الرنين (الحلق والفم) للوضوح السمعي، واللفظ (يَحِبّ) لا يحتاج الى إيضاح سمعي لوضوح أصواته وتصويتها، وإنَّما يحتاج الى تخفيف حدَّة الجهد في المخارج ما بين الشفتين واللسان ، وضغط الهواء خلف الشفتين بزمن أطول، لذا كانت الكسرة أنسب، وذلك لانفتاح الشفتين وليس انفراجهما كما في الفتحة ، وارتفاع مقدمة اللسان بدل من مؤخرته التي تعطي نوعاً من التفخيم للصوت مع الضمة ، لذا نُطِقَ هذا الفعل فقط بالكسر من دون الضم، أمَّا التداخل نحو :

حَبَّ – يَحُبُّ – ثقيل ← خُفِّفَ ← يَحِبُّ . (الثلاثي)

وجاء الفعل المزيد بالهمزة : أحَبَّ – يُحِبُّ – مثل أكرَمَ يُكْرِم .

يأخذُ حَبَّ مضارع أحبَّ، وهو يُحِبُّهُ، لذا قالوا قرأ العطاردي شذوذاً بفتح ياء المضارعة لا بكسر الحاء، لأنَّ كسر الحاء أصبح من الشاذ قياساً لكن صحيح في الاستعمال، وتُرِك أيضاً لأنَّه فِعْلٌ ممات يقول الدكتور عبد الرزاق الصاعدي : " وأميت الفعل (حَبَّ) اكتفاء بـ (أَحَبّ) قال الكسائي: "محبوب من حَبَبتُ، وكأنّه لغة قد ماتت" يريد أنّ الفعل الثلاثي المجرّد هو الّذي أميت، وبقي اسم المفعول منه وهو محبوب، فهم يقولون: أحبّه فهو محبوب، مبنياً على الثّلاثيّ الممات، وليس على الرّباعيّ" [114]، والمستعمل هو مضارع أحبَّ لماضي حَبَّ . لذلك جاء في القرآن الكريم : {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } يُحِبُّ من أحبَّ، وقراءة العطاردي بفتح الياء لا بضمها .

جـ – فعَل – يفعَل (بفتح العين في المضارع):

لا شكَّ أنَّ القاعدة الأساسية التي وضعها الصرفيون قديما أشاروا فيها الى أثر حرف الحلق في صيغة مضارع فعَل مفتوح العين، وهذا يعني أنَّهم أدركوا قُوَّة الحرف الحلقي (أصوات الحنجرة، والحلق ، وسقف الحنك) وأثرها في صيغة الفعل سواء صحيحا أم معتلا (مثال، وأجوف، وناقص) .

يمثل هذا الأثر قانون الأقوى وسيطرة حروف الحلق على صيغة المضارع – كما بيَّناه في الفصل الأول – وصراع هذه الحروف مع الحركات وأصوات المد والشهرة بالضم أو الكسر، فلا تكون الغلبة لأصوات الحلق دائما، وإنَّما تكون الغلبة لأصوات المد مرّة، وأخرى لحرف الحلق، وثالثة للشهرة، ولا تخلو المسألة من الشذوذ، فقد شذَّ عن هذا وذاك بعض الأفعال التي خرجت عن قاعدتها .

ذكر شراح اللاميَّة هذه القواعد في وجوب الفتح، وما شذَّ من قواعد صرفية تخص المثال الواوي الواجب كسر مضارعه، وجاء بالفتح، وخرج ابن الناظم ومحمد الهرري [115] عن ذكر هذه الأفعال

التي عدَّها العلماء شاذَّة، والسبب ما ذكره عبد الكريم الفكَّون من الوهم الذي وقع في فهم ما ذكره ابن مالك في التسهيل .

أمَّا بقيَّة الشُرَّاح تعرَّضوا للأفعال التي خرجت عن القواعد الصرفية، يقول البجائي في التنبيهات على ابن مالك : " الأول : ... وقوله أيضا : (ذو الواو فاء)، يعني ما لم يكن عينه أو لامه حرف حلق ؛ فإنَّه سُمِعَ فيه الفتح كيهَب، ويقَع، والأصل الكسر' والدليل على ذلك حذف الواو أيضا، ولو كانت الفتحة أصلا لَمَا حُذِفَ الواو ؛ إذ لا موجب حينئذ لحذفه، الثاني : في قوله : (أو كأتى)، قيده في التسهيل بأنْ لا تكون عينه حلقية' فإنْ كانت حلقية فقد جاء الفتح محفوظا نحو : نأَى ينأَى ونهَى ينهَى وسعَى يَسْعَى، ورَعَى يرعَى، ولحَى يلحَى، ومحَا يمحَى، والأصل الكسر في هذا كله، ونسب في التسهيل الكسر أيضاً في هذا النوع لغير طيىء، وأمَّا طيىء فروي عنهم إبدال الكسرة فتحة، والياء ألفا قلَى يقلَى، ونحوه "[116] .

وقال البرماوي : " ليس كسر عين المضارع من الواوي الفاء على إطلاقه بل بشرط ألَّا تكون عينه أو لامه حرفاً حلقياً، فأمَّا ما عينه أو لامه حرف حلق فإنَّها قد تفتح منه، مثل : وهَبَ يهَب ، ووزعَهُ يزَعُهُ بالزاي والعين المهملة، أي كَفَّه ، ووضَع يضَع ، ووقع يقَع 000 وولغُ يلع أي كذب ... وودَعَ يدع " [117]، لم يَعِد هذه الأفعال شاذة وإنَّما أثَّر فيها الحرف الحلقي، وهو الصحيح، لأنَّ الواو حُذِفَ بسبب الحركة المركبة، لكنَّ البرماوي قال : حذفت الواو لأنَّها " ثقلت الواو بسكونها بين ياء مفتوحة وكسرة فحذفت طلباً للخفة "[118] .

أمَّا (فنى ، وبقى ، وأبى ، وقلى) وهي من غير الحلقي وجاء مضارعها بالفتح يَعُدُّها لغات، يقول : " فإن قلت : قد سُمِعَ فتح عين المضارع فيما ليس عينه ولا لامه حرف حلق في قولهم : فنى يفنى وبقى يبقى ؟ قلت : هي لغة طئ ، والأصل فيه (فعِل – يفعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي قاعدته ، غير أنَّ طيئاً خالفت العرب في هذا النوع من الفعل المعتل اللام بالياء ، فإنَّهم يفتحون عينه في الماضي والمضارع فيقولون فنى يفنى، والحامل لهم على ذلك طلب الخِفَّة في الماضي ، وتشبيه الألف بأخواتها من حروف الحلق في المضارع، ومن العرب من يقول : قلى يقلى في قلى يقلِي إذا بغض، واجتمعت العرب على أبى يأبى والعِلَّة ما تقدم، وقيل استغنوا في أبى يأبى بمضارع المكسور عن مضارع المفتوح ؛لأنَّ من العرب من يقول فيه ابِيَ على وزن علِم " [119] .

أمَّا الناقص من بغى – يبغي يقول البرماوي : " كيبغي مثال للموجب للكسر وهو كون اللام ياء وأنَّه لا أثر لحرف الحلق في مضارعة الموجبات "[120] .

ويؤخذ على البرماوي أنَّه أخرج موجبات الكسر وموجبات الضم عن تأثير الحرف الحلقي، فوقع في المحذور، إذ ذكر أنَّ (وهب، ووضع، ووقع) فُتِحَت عينها وذلك بسبب أثر الحرف الحلقي،

وخَلَطَ بين ما هو واجب وما هو مشهور، إذ ذكر مِمَّا جاء من المشهور بالكسر أفعالاً هي من موجبات الكسر من الأجوف اليائي، قال : " جاءَ يجيء ضد ذهب ، وفاءَ يفيء إذا رجع، وفاء يفيء من الفيء ، وهاءَ يهيء اذا تهيّأ"[121]. وموجبات الضم من الأجوف الواوي، قال : "وباءَ يبوء رجع ، وباءَ بذنبِهِ 000 وساءَ يسوء وضاءَ يضوء لغة في أضاء ، وناءَ ينوء إذا نهضَ في ثقل 000 وهاءَ بنفسه يهوء إذا سما بها الى المعالي "[122]. وهذه الأفعال من موجبات الكسر والضم لا من المشهورات .

فيكون موقف البرماوي أنَّ هذه الأفعال لا شذوذ فيها، وأنَّها جاءت أمَّا بأثر الحرف الحلقي، أو لغات عن العرب، أو تداخل اللُّغات، أو من المشهورات .

أمَّا التِلْمِساني فقد تابع سيبويه إذ يقول : " ولم يتعرض سيبويه رحمه الله لحرف الحلق في الواوي الفاء، وذكر أنَّه لا يؤثر في المضاعف ولا ما اعتلت عينه، وأنَّه يؤثر في المعتل اللام، وأنَّ حكمه حكم الصحيح " [123]، وذكر إنَّ حروف الحلق ليست متساوية في التأثير في الفعل بالفتح، وإنَّ أصل مضارع فعَل المفتوح في المثال الواوي الضم، وجاءت الكسرة للتخفيف، والكسرة والياء هما من موجبات حذف الواو [124] .

لذا عَدَّ الفتحة في (وهَبَ ووضَع وقَع) عارضة، وقدَّر الكسرة فيها، لأنَّها موجبة لحذف الواو، وفُتِح لأجل الحرف الحلقي، وذلك لأنَّ المثال الواوي عينه مكسورة مطلقاً، يقول : " وما غرّهم من نحو قولهم وهَب ووقَع، قال الناس فيه إنَّه جاء على يهَب و يقَع بتقدير الكسر ثم فتح تخفيفا للحلقي، وممَّا يدل عليه مع ذلك اطباقهم على أنَّ وطِئ و وسِع ممَّا جاء على (يفعِل) بالكسر، وأنَّ الفتح عارض بدليل الحذف، وقد وُجِد الدليل هنا أيضاً وهو الحذف فليتبع " [125] فهو يعترف بأثر الحلقي في فتح العين إلاّ أنّه يقدر الكسر ليجد سبباً لحذف الواو .

يعتقد التِلْمِساني أنَّ المثال الواوي أصله الضم وقياسه الكسر، مثل : وعد- يعِد وشذوذا مثل : وجد يجُد بالضم، و وهب يهَب و وقع يقَع بالفتح، وأنَّ الضم والفتح في الشاذ عارض، ودليله حذف الواو ؛ لأنَّ الواو تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ولزوم الكسر ؛ لأنَّه أخفُّ من الضم، فلو لم يكن الفتح عارضا في مضارع وطِئَ يَطِئ، ووسِع يَسِع، لكان مثل يوجل الذي أصله وَجِلَ بكسر عينه، متابعا بذلك سيبويه في قوله : " وأمَّا وطئت ووطىء يطأ ؛ ووسع يسع، فمثل ورِم يرِم وومَق يمِق ؛ ولكنهم فتحوا (يفعِل) وأصله الكسر، كما قالوا : قلَع يقلَع، وقرَأ يقرَأ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين، ومثله وضَع يضَع " [126]، وعروض الفتح بسبب حرف الحلق في وَهَبَ، ووَقَعَ من (فَعَلَ)، ووطِئ و وسِع من (فَعِلَ)، وعروض الضم في لغة بني عامر في وجَد في هذا الفعل فقط، وملخص كلامه أنَّ الحذف في مضارع المثال الواوي مطَّرَدٌ، سواء أكان ماضيه على (فعَل) كوعد ووهب، أو على (فعِل) كوسِع ووَطِئ، وقد صرَّح ابن مالك في التسهيل اطِّراد

حذف الواو من مضارع المثال الواوي، يقول : " فمن مُطَّرِدِهِ حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو، استثقالا ولوقوعها في فِعْلٍ بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة، كيَعِدَ، أو مقدَّرة كيَقَعُ ويَسَعُ " [127] .

إنَّ الفكرةَ عند التِلْمِساني : إنَّ الكسرة مع الياء هما السبب في حذف الواو، وإنَّ هذه الأفعال (وقَعَ، ووهبَ، ووطِئ، ووسِع) حُذِف الواو منها من غير الكسرة، لذلك علل وجود كسرة مقدرة حتى يخرج بسبب في حذف الواو، وكذا الحال في (يَجُدُ) من (وَجَدَ) في لغة بني عامر، فقد قَدَّرَ الكسرة ؛ كي تكون سبباً في حذف الواو، والواقع أنَّ الحركة المركبة هي التي حذفت الواو، وهذا دليل على حذف الواو في المثال الواوي من (فعِل) و (فعَل)، وأنَّ للحرف الحلقي أثَّرا في جلب الفتح في المثال الواوي ودليله الواقع اللغوي، وبذلك يكون الفتح والضم عنده في مضارع المثال الواوي عارضا، وإلَّا كيف يعلل حذف الواو من دون كسر ؟؟ والحقيقة كما ذكرتُ لا دخل للكسر في حذف الواو، وإنَّما حُذِفَ لثقل الحركة المركبة فيه، ولذلك فُتِحَ العين مع الحرف الحلقي في (وَهَبَ ، ووَضَعَ) .

ثم يذكر التِلْمِساني بأنَّ الحرف الحلقي يؤثر في المضارع المعتل اللام بالياء يقول : " وقوله أو كأتى يعني المعتل اللام بالياء وذلك إذا خلا من حرف الحلق ، ولذلك قيَّدَه بالمثال "[128] .

أمَّا شاء يشاء أخرجه التِلْمِساني وجعله من الشاذ يقول : "وقوله أو الياء عيناً هذا أيضاً لازم فيه الكسر ، وشذَّ منه شاءَ يشاء فجاء مفتوحاً، ولا يقال إنَّه (فَعِلَ) بالكسر و(يفعَل) فيه مطَّرد ؛ لأنَّ شئِيَ يردُّه " [129].

وحاصل الكلام جعل التِلْمِساني أصل الأفعال التي جاءت بالفتح، أو الضم، أو حتى من (فعِل) المثال الواوي على الاطلاق وجوب الكسر، وفي الحلقي مُقَدَّرَة، والفتحة والضمة – في يَقَعُ ويَهَبُ ويجُد – عارضتان، والدليل عنده حذف الواو، لأنَّ الكسرة مع الياء تحذفه، ولا أثر للحرف الحلقي فيما كان عينه ياء (الأجوف اليائي) والشاذ منه شاءَ يشاء، وللحلقي أثرٌ فيما كان لامه ياء (الناقص اليائي) مثل : سعى يسعى ونهى ينهى، لذلك قال : (قيَّدَه بالمثال) من المشهورات في بغى يبغي ونعى ينعي، أمَّا الأجوف الواوي والناقص الواوي فهما مضموما العين على الاطلاق ولم يشذ منه شيء [130].

أمَّا في الافعال : (أبى، وفنى، وبقى، وقلى) فقد عزاها الى تداخل اللُّغات والاستغناء يقول : " واعلم أنَّه قد شذَّ من (فَعَلَ) فجاء مفتوحاً لغير موجب أفعال منها : أبى يأبى، فقيل : إنَّه مِمَّا شذَّ وجهه مع شذوذه بأنَّ الألف من حروف الحلق فشُبِّهَتْ بـ : قرأ يقرأ ومثله جبى يجبى و قلى يقلى، والذي عند سيبويه في ذلك أنَّ أبى مشبَّهٌ بـ قرأ في إتباع العين الهمزَ الأول كما اتبعت الهمزَ الآخر في قرأ ... قال : " وفي يأبى وجهٌ آخر، أنْ يكون فيه مثل حسِب يحسِب فتحا كما كسرا " يعني – رحمه الله – إنَّ قياس حَسِبَ الفتح، لكنهم كسروه، فجاء داخلا على (فَعَلَ) المفتوح، فكذلك فتحوا

يأبى ليكون داخلا على المكسور، وقال في يجبى ويقلى " أنَّه مشبَّه بـ قرأ يقرأ ونحوه " يعني : إنَّ الألف من مخرج الهمزة أو قريبا منها، قال " ولا نعلم غير هذا الحرف " يعني : مِمَّا روعي حرف الحلق فيه فاءً ... وأكثر هذا أو كلّه من التداخل و الاستغناء فقد نُقِل " أبِيَ يأبَى " [131] .

ولخَّص بحرق قواعد الحلقي وأثره في الأفعال من موجبات الضم والكسر، قائلاً : " وحاصله أنَّ لحرف الحلق أثراً اذا كان لاماً لما فاؤه واو، كوضَع يضَع ، وكذا إذا كان عيناً لما لامه ياء، كسعى يسعى ، فيدخلان في إطلاق النظم ، ولا أثر له إذا كان عيناً للأول كوعد يعِد ، أو لاماً للثاني كباع يبيع ، وكذا إذا كان عيناً لما لامه واو كدعا يدعو ، ولاماً لما عينه واو كفاح المسك يفوح، فتُرَد على إطلاق النظم " [132].

وقد اشترط في المثال الواوي أنْ تكون اللام حرفا حلقيا مؤثرة في فتح عين الفعل، يقول : "صرَّح في التسهيل بأنَّ سائر العرب غير بني عامر يلتزم كسر مضارع هذا النوع ولم يستثن منه شيئاً، ولا شرط له شرطاً وهذا مقتضى النظم ، وذلك عجيب منه، فإنَّه قد جاءت أفعال منه بالفتح، بل أنا أقول باشتراط كون لامه غير [133] حرف حلق، فأنِّي تتبعت مواده فوجدتُ حلقي اللام منه مفتوحاً ... ولم أعثر على ما شذَّ من ذلك غير وضَح الأمر يضِح أي ظهر، وأمَّا حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل ... وشذَّ وهبَ له يهَب "[134] وعَدَّ وَهَب شاذا من المثال الواوي [135].

ولم يذكر بحرق ما شذَّ من الأجوف اليائي [136]، كما ذكر التِلْمِساني (شاءَ يشاء)، وذكر ما شذَّ مما ليس من حلقي العين واللام، وفُتِحَ ثانيه في المضارع وهو الفعل أبى يأبى[137]، وعَدَّه من تداخل اللُّغات، وهو بذلك يوافق البرماوي .

وصَرَّح بأن الناقص اليائي يؤثر فيه حرف الحلق نحو : رعى يرعى ، وسعى يسعى ، نأى ينأى ونهى ينهى [138].

أمَّا قلى أشارَ الى أنَّها لغة طيء [139]، وبذلك يكون بحرق قد وافق البرماوي في تداخل اللُّغات في أبى وقلى، وخالف التِلْمِساني في أثر الحلقي في المثال الواوي إنْ كان لامُه حرفا حلقيا . وأمَّا ما كان عينه حرفا حلقيا نحو : وهب عدَّه شاذاً .

ناقشَ عبد الكريم الفكّون كلام ابن مالك في اطلاق قاعدة الكسر في مضارع المثال الواوي في التسهيل واللاميَّة سواء كان عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا أم لم يكن، وردَّ اعتراض العلماء والشُرَّاح عليه وبيَّن موقف التِلْمِساني وبحرق من موقف الحرف الحلقي في المثال الواوي، وفسَّرَ ما خرج عن القياس كوهَب بقوله : " قلتُ : وفيما قالاه – رحمهما الله – نَظَرٌ، وذلك أنَّ الذي يؤخذ من التسهيل أنَّ جريان الحكم المذكور في معتل الفاء بالواو مُقَيَّدٌ بألَّا تكون العين أو اللام حلقية، وهذا

صريح من كلام صاحب التسهيل أو كالصريح، وعليه دَرَجَ شارحه أثير الدين وابن عقيل " [140] .

وتابع حمد الرائقي بحرق في شرحه فنقل النصوص مِمَّا جاء في فتح الأقفال ، ولم يخرج عمّا قاله بحرق في قواعد وجوب الكسر والشاذ [141].

أمَّا ابن المختار بن الهيبة فقد شرح البيت متابعاً بحرق في تلك القواعد، يقول : " ويعني بفعَل ذا الواو فاءً غير حلقي اللام كوثب يثب ووجب يجب ووقب يقِب : دخل ، ووعد ووفد، وشذَّ وهبَ يهَب، والضم في وجده يجُده لغة عامرية، أمَّا الحلقي اللام منه كوجأ ووزعَ ووضعَ فبالفتح لا غير، وشَّذ منه وضحَ يضِح بالكسر، أو ذا اليا عيناً كجاءَ يجيء وقاءَ يقيء ، وشاب وطاب وغاب ولم يشذ منه شيء، وأمَّا نحو بات يبات لغة في يبيت فمحمول على ماضيه (فعِل) المكسور كخافَ، أو ذا اللام ياء غير حلقي العين كأتى يأتي وأنى يأني حان، ومنه { أَلَمْ يَأْنِ}[142] الآية ، وأنى الماء يأني أنتهى حرّه ، زمنه { وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ}[143]، وبنى يبني وثنى يثني ، ولم يشذ منه إلا أباه يأباه ونُقِلَ يأبيه على الاصل . وأمَّا حلقي العين منه كرأى ورعى وسعى ونأى ونهى فبالفتح لا غير ، وشذَّ منه بغاه يبغيه ونعاه ينعيه "[144].

و صاغ الحسن بن زين أبيات لخّص فيها أثر الحرف الحلقي في صيغ المضارع من فعَل مفتوح العين وما شذّ منها قائلا [145] :

وكُفَّ جالِب فتحٍ إذ يزاحِم ما	**يدعو الى غيره وامنعه ما سألا فالفتحُ**
إلّا شذوذا و إلّا ما كضعْ وسعى	**ما لم يكن بالشهرةِ اختزلا**
فذو الشذوذ كهبْ عن كسرةٍ وكما	**عن ضمةٍ شذَّ يطهى لحمَهُ عجَلا**
يمحى وينحى ويدحى الارضَ ثمَّت قُلْ	**يصغى ويضحى وفيها قَيْسُها نُقِلا**

لخص الحسن بن زين في هذه الأبيات أنَّ جالب الفتح (الحرف الحلقي)، يكُفُّ عن تأثيره (الفتحة) في عين المضارع من (فعَل) بالفتح، إذا زاحمه ما يدعو للضم أو الكسر أو الشهرة، في موضعين من الوجوب، الأول : في الأجوف : اليائي كباع يبيع، والواوي كناء ينوء، والأخر : في الناقص الواوي كدعا يدعو، أمَّا إذا كان شاذا من المثال الواوي عينه حرف حلق كوهَب يهَب، أو من المثال الواوي لامه حرف حلق كوضع يضَع، أو من الناقص اليائي كسعى يسعى، فإنَّ الفتح يتغلب على الكسر والضم، وذكر سبعة أفعال نُقِلَ فيها الفتح على الشذوذ، ونُقِلَ فيها القياس على الضم أو الكسر، وبذلك يكون في الشذوذ قد تغلَّب الحرف الحلقي، أمَّا القياس تغلب الكسر أو الضم على الحرف الحلقي، والأفعال هي : (دَحَا يَدْحَا ويَدْحُو، صَغَا يَصْغَا ويَصْغُو، ضَحَا يَضْحَا

ويَضْحُو، طَهَى يَطْهَا ويَطْهُو، مَحَا يَمْحَا ويَمْحُو، نَحَا يَنْحَا ويَنْحُو، وَهَبَ يَهَبُ) وأراد بهذه الأفعال أنَّ الشاذ إمَّا أنْ يكون شذَّ عن كسر كما في وهَب، أو عن ضم كما في بقية الأفعال الستة [146].

حاول الحسن بن زين أنْ يوضح، وفي الوقت نفسه يفرّق بين قواعد وجوب الفتح، وبين أثرها في الأفعال التي تسري عليها قواعد وجوب الضم أو الكسر؛ لذا نبَّه على أنَّ هناك صراعا بين الأصوات أدَّى بدوره الى صراع بين الصيغ (يفعَل، و يفعُل، و يفعِل)، وأيّها تَغْلِبُ من هذه الصيغ تأخذ التخفيف، أو الشهرة كي تسود في الاستعمال .

وعرض أطَّفَيّش الجزائري آراء العلماء في الحلقي وشَرَحَ وفسَرَ وأسهب حتى وافق ابن مالك والتِلْمِساني وبحرق في تأثير الحرف الحلقي قائلاً : "أمَّا المعتل اللام فيؤثر فيه حرف الحلق كما هو ظاهر من عبارة التسهيل ، وعلَّله صاحب التحقيق بأنَّ العين قبله متحركة فيُخَفِّف الكلمة، ولا تؤثر في واوي الفاء ... بل قيل ظاهر اقتصار الناظم هنا على استثناء المضاعف ، والمشهور بكسر أو ضم أنَّ الحلقي يؤثر في غير ذلك مطلقاً ، ولو كان فيه داعي الكسر ككونه واوي الفاء كوعد يعِد ، وكونه يائي العين كباعَ يبيع ، وكونه يائي اللام كبغى يبغى، أو داعي الضم ككونه واوي العين، أو اللام كدعا يدعو وفاح يفوح ، وأنَّ قياس ذلك كله الفتح مالم يُشهرَ بكسرةٍ أو ضم ... ويجاب بإخراج ذلك بما مَرَّ في النظم من إطلاق كسر واوي الفاء ويائي العين أو اللام، وإطلاق ضم واوي العين أو اللام عن التقييد بعدم حرف الحلق ، وهذا أولى من أنْ يُجاب بأنَّ واوي الفاء يؤثر فيه حرف الحلق لاماً، كوضَع يضَع ووقَع يقَع ، وشذَّ خلاف الفتح فيه، ويؤثر عيناً لامه ياء كسعى يسعى ، وشذَّ ما خالفه ، وأنَّهما داخلان في إطلاق قوله : في غير هذا لدى الحلقي إلخ ، ولا يؤثر إذا كان عيناً للواوي الفاء أو لاماً لياءي العين أو لاماً لما عينه واو ، وعيناً لما لامه واو " [147] . فهو يقارن بين كلام ابن مالك في نظم اللامية وكلامه في التسهيل .

التحليل الصوتي :

– الحرف الحلقي وأثره في القواعد الصرفية للفعل الثلاثي على وزن (فعَل) بفتح العين

ولفهم موقف الحرف الحلقي من القاعدة الصرفية في مضارع (فعَل) من ناحية، وما شذَّ عنها من ناحية أخرى، نرتب هذه القواعد التي ذكرها الشُرَّاح على النحو الآتي :

أ – الحرف الحلقي مع موجبات الكسر والضم

1 – له أثر في :

أ – المثال الواوي الذي لامه حرف حلق، كوضع يَضَعُ ووقع يَقَعُ ، والشاذ (وضَح يضِح) جاءت الكسرة لتناسق المقاطع في المثال الواوي – كما مرّ سابقا – فغلب تناسق المقاطع على الحرف الحلقي فمنع الحاء من استجلاب الفتح، بسبب صفات الضاد .

ب – الناقص اليائي الذي عينه حرف حلق كسعى يسعى ونهى ينهى، وشذَّ (بغى يبغي) و(نعى ينعي) يدخلان في باب الشهرة .

2 – ليس له أثر في :

أ – المثال الواوي الذي عينه حرف حلق نحو وعد يعِد، وشذَّ وهَب يهَبُ، وعلَّته أنَّ الهاء تحتاج الى تصويت ووضوح سمعي في الفعل، لذا ساعدت الفتحة في إكساب الهاء نوعا من الوضوح السمعي، فكان للهاء أثر في استجلاب الفتح .

ب – الأجوف اليائي نحو : جاء يجيء، وشذَّ شاءَ يشاء، إذا عُدْنا بالألف الى الأصل تكون شيَأ يشيَأ، وفي الكتابة الصوتية :

الماضي : | ش ـَ / ي ـَ / ء ـَ |، و المضارع : | ي ـَ ش / ي ـَ / ء ـُ | .

تكوَّن مزدوج صوتي صاعد | ي ـَ |، مِمَّا أدَّى الى ثِقل في النطق، لذا حذفت الياء، واتحدت الفتحتان في الماضي، أو نقول حذف المقطع الثاني ومُدَّت فتحة فاء الفعل، وأُعيد التشكيل، وفي المضارع حذفت الياء أيضاً من المقطع الثاني، ومُدَّتْ الفتحة، وجيءَ لها بقاعدة من المقطع السابق، وأُعيد التشكيل :

الماضي : | ش ـً / ء ـَ |، والمضارع : | ي ـَ / ش ـً / ء ـُ | .

فلم يأت في شاء : يَشْيَء على وزن (يَفْعَلُ)، أو يَشيء على وزن (يَفْعِلُ)، أي : لا بياء نصف صائت مفتوح، ولا بياء ممدودة مثل يجيء، والسبب كما أظن أنَّ الشين من الأصوات المنتشرة المنبعثة ويسمى متفشي، وتفشي الصوت انتشاره، ولا تصويت فيه ؛ لأنَّه مهموس، فضلا عن قرب المخارج أيضاً بين الشين والياء، مِمَّا أدَّى الى الثقل في الماضي والمضارع، لذا احتاج الشين الى لم طاقة الصوت داخل الفم واخراجها، فكانت الألف هي الصوت الذي أكسب الشين وضوحا وقوة اسماع واخراج طاقته المنتشرة في الحجرة الفموية، فإن كان السبب كذلك، فإنَّ الاتساع بالألف في عين الفعل لم يأت بسبب الحرف الحلقي الهمزة (لام الفعل) وإنَّما بسبب الشين .

أمَّا إذا عدَدْنا الألف في (شاء) حركة فاء الفعل، فإنَّ (يشاء) قياسه في المضارع ؛ وذلك لعدم وجود مسوغ صوتي، أو فيزيائي لتعديل النغمة الحنجرية، فلا ينزلق الألف نحو الواو أو الياء، أمَّا في المصدر (شيء)، أو الجمع على (أشياء) فينزلق الألف نحو الياء ؛ وذلك لأثر الشين فيها لقرب المخارج بين الشين والياء .

جـ – الأجوف الواوي، نحو : ساء يسوء ، ناء ينوء، ولم يشذ منه شيء .

د – الناقص الواوي، نحو : دعا يدعو ، سها يسهو ، لها يلهو ، ولم يشذ منه شيء.

هـ – المضاعف لم يأت منه شيء .

ب – الحرف الحلقي مع الشهرة بالكسر أو الضم :

تحكم شهرة الاستعمال بالكسر أو الضم هذا النوع من الأفعال التي خرجت عن القاعدة الصوتية، وأثر الحرف الحلقي في عين الفعل، وبذلك يخرج من الشذوذ (بغى يبغِي، و نعى ينعِي، ووضح يضِح)، فيكون ضمن المشهور في الاستعمال مع بقية المشهورات ؛ لأنَّ كَثْرَة الاستعمال تنقل الكلمة من صيغة الى أخرى [148]، و "علَّة كثرة الاستعمال واحدة من أَبرز العِلَل التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وكانت أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، وقد اعتُمِدت كما يرى السيوطي، في كثير من أبواب النحو العربي" [149] .

يرى الدكتور مكي درار متابعاً سيبويه في قضية الأصل والفرع أنَّ صيغة المضارع من فعَل (مفتوح العين)، إمَّا أنْ يكون مكسور العين أو مضمومها، أمَّا الصيغة الثالثة بفتح العين في الماضي والمضارع فهي فرع عن الأصل ، لذلك يرى أنَّ "ما يمكن أن يعلل بهِ للصيغ التي شذَّت من الفرع وعادت للأصل من الوجهة الصوتية هو النظر الى هذه الأصوات حسب أحيازها ، من قاصية ووسطى ودانية " [150] . وكلامه يمكن أنْ نبيّنَه بشكل أوضح، بأنَّ الذي شذَّ عن الأصل بالفتح حصره العلماء في حلقي العين واللام، أمَّا إنْ جاءَ بالكسر أو الضم مع الحلقي، فسَّره الشُرَّاح بالشذوذ كما عرضناه، وما جاء بالفتح ولم يكن من حلقي العين أو اللام جعله العلماء من المشهور، لذلك نبَّه الدكتور مكي درار على النظر للأصوات بحسب أحيازها.

وفي هذا النوع من الأفعال يذهب سيبويه الى أنَّ الأصل في مضارع (فعَل) الضم أو الكسر، فيأتي حلقي العين أو اللام منه على الأصل، فيكون الأصل أقوى من الحرف الحلقي، يقول : " وهذا الضرب، إذا كان فيه شيءٌ من هذه الحروف لم يفتح ما قبلها، ولا تفتح هي أنفسها إنْ كانت قبل آخر حرفٍ، وذاك لأنَّ هذا الضرب الكسر له لازمٌ في يفعَل، لا يعدل عنه ولا يصرف عنه إلى غيره، وكذلك جرى في كلامهم، وليس فعَل كذلك، وذلك لأنَّ فعَل يخرج يفعَل منه إلى الكسر والضم، وهذا لا يخرج إلَّا إلى الكسر، فهو لا يتغير، كما أنَّ فعَل منه على طريقة واحدة، وصار هذا في فعل لأن ما كان على ثلاثة أحرف قد يبنى على فعَل وفعِل و فعُل، وهذه الأبنية كلُّ بناء منها إذا قلتَ فيه فعُل لزم بناءً واحداً في كلام العرب كلها، وتقول: صبُح يصبُح؛ لأنَّ يفعُل من فعُلت لازمٌ له الضم لا يصرف إلى غيره فلذلك لم يفتح هذا، ألَا تراهم قالوا في جميع هذا هكذا، قالوا: قبُح يقبُح، وضخُم يضخُم، وقالوا: ملُؤ يملُؤ، وقمُؤ يقمُؤ، وضعُف يضعُف، وقالوا: رعُف يرعُف، وسعُل يسعُل كما قالوا: شعُر يشعُر، وقالوا: ملُؤ، فلم يفتحوها لأنَّهم لم يريدوا أنْ يُخرجوا فعل من هذا الباب، وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فعَل وفعِل و فعُل في هذا الباب، فلو فتحوا لالتبس فخرج فعُل من هذا الباب 000 وإنَّما كان فعَل كذلك لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضربان " [151] .

وهذا يعني : إنَّ الحرف الحلقي يكون قويا مؤثرا في تغيير صيغة المضارع (يَفْعِلُ) من الكسر والضم الى الفتح (يَفْعَلُ)، أمَّا إنْ لم يؤثر فيعود الفعل الى الأصل إمَّا مكسور العين أو مضمومها .

وأرى انَّ لكل شهرة و كثرة استعمال قواعد صوتية، لها أثر في تغيير الصيغة يجب أنْ تدرس كلا في موضِعها، وذلك لبيان سبب الشهرة، التي تؤدي الى تغيير الصيغة الصرفية، و أنَّ ذلك يعود الى كلِّ فعل خرج عن تأثير الحلقي، يجب النظر إليه من حيث الفونيم والمقاطع وموقع النبر، فمثلا إذا وضعنا تحت التحليل الصوتي أفعالا اشتهرت بالكسر، أو الضم وهي من الحلقي، سيكون لكل فعل علته الخاصة في ميل اللسان لنطق كسرة أو ضمة في عينه، منها مثلا (رجع يرجِعُ) | ي ـَ ر / ج ـِ / ع ـُ| .

نلاحظ اختُيرتْ الكسرة، لأنَّ الفعل لا يحتاج الى التَّخفيف أو التصويت، وإنَّما من باب تجانس القاعدة والقمة في المقطع الثاني، وهو الجيم والكسرة، لأنَّها أقرب ما تكون للجيم، فمنع تجانس مكونات المقطع أثَر العين (لام الفعل) .

و (نضح ينضِح) | ي ـَ ن / ض ـِ / ح ـُ |

نجد انّ قُوَّة القاعدة في المقطع الثاني وهي الضاد منعت أثر الحاء في استجلاب الفتح لتكون حركة استهلالية له، وليس كما في (وضح يضِح) فان الكسر جاء ليس من قُوَّة الضاد، وإنَّما هي من تناسق المقاطع في المثال الواوي، لذا منع أثَر الحاء في حركة ما قبله .

و(قعد يقعُد) |ي ـَ ق / ع ـُ / د ـُ|

نلاحظ أنَّ القاعدة الثانية في المقطع الأول وهي القاف، أثرَّت في حركة العين، وهي قمة القاعدة في المقطع الثاني، وذلك لأنَّ القاف نهاية مقطع، وفيها يتفق مخرج القاف مع مخرج الضمة، وهو بارتفاع مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك، فاحتاج الى اتزان و تنسيق موسيقي لنهايات المقاطع، لذا كانت وظيفة الضمة اتزان نهايات المقاطع، على العكس إنْ كانت عين الفعل مفتوحة، فإنَّ ذلك سيؤدي الى اضطراب وخلخلة في المقاطع .

أمَّا في (وقع يقَع) فإنَّ القاف ليست نهاية مقطع فلم يحتج الى تناسق مقاطع، لذلك كانت قُوَّة الحرف الحلقي هي الغالبة في استجلاب الفتح . وهكذا فإنَّ لكل فعل حلقي العين أو اللام جاء مكسور العين أو مضمومه، قاعدةً صوتية تُعالَج في موضعها من الفعل، تمثل صراع الأصوات فيما بينها، وتَغَلُّب أحدهما على الآخر لسبب من الأسباب، قد تكون علاقة بالمخرج، أو الصفة، علَّلها القدماء بالشهرة وهي الاستعمال المتداول .

ج – خلو الفعل من الحرف الحلقي ومجيء مضارع (فعَل) مفتوح العين على (يفعَل) مفتوح العين أيضاً .

خرجت الأفعال (فنى يفنى، وقلى يقلى، وبقى يبقى) عن قواعدها في فتح عين الفعل (فعَل) في الماضي وأصلها بالكسر على (فعِل) في لغة طيء فإنَّهم يفتحون الماضي والمضارع طلبا للخفة كما قال البرماوي والتِلْمِساني، وهو سلوك لهجي، فيكون قياس مضارعها على (يفعَل) بالفتح، وقد ذكر ذلك الشُرَّاح من باب التداخل في اللُّغات والاستغناء .

أمَّا (أبى يأبى) فقد اجتمع العرب على نطقه بالفتح في الماضي والمضارع، قياسه الكسر ؛ لأنَّه ناقص يائي أبِيَ يأبَيُ، ولا يخلو من ثقل الياء، بسبب المزدوج الصوتي الهابط والصاعد في الماضي والمضارع، وثُقْل المقطع الأخير في المضارع، يذهب سيبويه في تفسير اللفظ الى الإتباع من وجه، والتعادل في الصيغ من وجهٍ آخر ، إذ أنَّ سيبويه لم تمكنُّه القواعد القياسية أنْ يقول في (أبى يأبى) أثَّر الفاء وهو حرف حلقي، أو أثر الباء لأنَّه ليس حرفا حلقيا، على حركة عين الفعل في استجلاب الفتح ؛ لأنَّ القواعد الصرفية أقرَّت بأنَّ حلقي الفاء لا أثر له في جلب الفتح، وأنَّ الحروف عدا الحلقية لا تجلب الفتح ، لذا قاسه على فعلين : الأول : أثر اللام في حركة العين يقابله أثر الفاء في حركة العين، فقال : مثل قرَأ يقرَأ على الإتباع، أي : مثلما أثَّرَتْ الهمزة وهي لام الكلمة في : قرأ، أثَّرَتْ وهي فاء الكلمة في : أبى، والآخر: قاس أبى يأبى على حسِبَ يحسِب، فكما جاء الكسر في الماضي والمضارع في حسِب من دون سبب مقنع، جاء الفتح في أبى يأبى من دون سبب لتقابل الصيغتين، وقاس فنى وقلى وغيرهما على قرأ في الإتباع ؛ لأنَّ الألف تَقَعُ ما بين الهمزة والهاء، فتأخذ صفات الحلقي في التأثير، يقول : " وقالوا: أبى يأبى، فشبهوه بيقرأ، وفي يأبى وجهٌ آخر : أن يكون فيه مثل حسِب يحسِب، فتحا كما كسرا 000 وقالوا: عضضت تعضُّ، فإنَّما يحتج بوعده، يريدون وعدته فأتبعوه الأول، كقولهم أبى يأبى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة " [152] .

يظهر في الكتابة الصوتية :

إذا كان على أصل الألف ياء، بالفتح | ء ـَ / ب ـَ / ي ـَ |

ففي الماضي تُحْذَفُ الياء للتخلص من ثقل المزدوج، وتَتَّحِدُ الفتحتان، أو نقول يحذف المقطع الأخير، وتمد فتحة الباء، ويعاد التشكيل | ء ـَ / ب ـً |.

وفي المضارع | ي ـَ ء / ب ـِ / ي ـُ |.

يحذف المقطع الأخير، لأنَّه مزدوج صاعد ثقيل، وتنزلق الكسرة الى فتحة للتخلص من ثقلها، لأنَّها إنْ بقيت مُدَّت فيبقى الثقل بسبب مد الياء، يسبقها ثقل الهمزة والباء، لأنَّهما صوتان انفجاريان متناظران ،الأول يخرج من الحنجرة، والآخر يخرج من الشفتين، يتشابهان في طريقة النطق في ضغط الهواء وحبسه في موضع النطق، إلَّا أنَّ الباء مجهور والهمزة صوت منبور، لأنَّ الوترين الصوتيين موضع نطق، فيصبح :

|ي ـَ ء / ب ـَ|

وتمَدّ الفتحة مكونة ألفا، ويعاد التشكيل

|ي ـَ ء / ب ـً |

إنَّ اجتماع الهمزة والباء كان لهما الأثر في اجتلاب الاتساع بالألف، لأن الهمزة جاءت في كثير من الأفعال فاء الفعل ولم تجتلب الفتح لذا قاسها سيبويه على تقابل الصيغ في حسِب يحسِب .

أمَّا إنْ كان على لغة من كسر العين في الماضي [153] . |ء ـَ / ب ـِ / ي ـَ| نلاحظ هناك مزدوجان سبَّبا الثقل، الأول هابط |ـِ ي |، والآخر صاعد |ي ـَ|، فحُذِفَتْ الكسرة والياء، ومُدَّتْ الفتحة، أو نقول : حُذِفَ المقطع الأخير، وانزلقت الكسرة الى فتحة للتخلص من ثقلها، ومُدَّت الفتحة، وأُعيد التشكيل :

|ء ـَ / ب ـً|.

وفي المضارع |ي ـَ ء / ب ـَ / ي ـُ|

حذف المقطع الأخير لثقله، ومُدَّت الفتحة، وأعيد التشكيل :|ي ـَ ء / ب ـً| لذلك جاء هذا الفعل في جميع اللهجات بالألف يقول سيبويه " ولا نعلم إلَّا هذا الحرف " [154]، وذلك لثقل الهمزة والباء، ولِثِقْلِهما معا اجتلبا الألف لتخفيفهما، بدلا من ياء ممدودة لأنَّها تسبب ثقلا أيضاً.

أمَّا إنْ عَدَدْنا الألف في (أبى) حركة عين الفعل فإنَّ (يأبى) قياسه في المضارع، لعدم وجود مسوغ صوتي أو فيزيائي لتعديل النغمة الحنجرية .

المحور الرابع : التحليل الصوتي لما خرج عن القياس شذوذا من فعل الأمر من الثلاثي المجرد، في شروح لامية الأفعال .

أولا : حذف فاء الفعل شذوذا :

شذَّ عن القواعد القياسية الصرفية في صياغة فعل الأمر ثلاثة أفعال هي (كل وخذ ومر) من (أكل، وأخذ، وأمر) نصَّ عليها ابن مالك، وتناولها الشرَّاح بالتفسير والتعليل، يقول [155] :

وَشَذَّ بِالْحَذْفِ مُرْ وَخُذْ وَكُلْ وَفَشَا وَأُمُرْ وَمُسْتَنْدَرُ تَتْمِيمُ خُذْ وَكُـلاَ

ووجه الشذوذ إنَّ قاعدة صياغة فعل الأمر من هذه الأفعال الثلاثة أنَّ ثانيها ساكن بعد حرف المضارع، فيحذف حرف المضارعة ، ويُؤتى بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن، نحو : درس يَدْرس إدرس، وفي الأفعال (كل، ومر، وخذ) حُذِف حرف المضارعة، ولم يُؤت بهمزة الوصل، بل حُذِف فاء الفعل، فشَذَّتْ هذه الأفعال عن قاعدتها .

تناول ذلك جميع الشُرَّاح، يقول ابن الناظم : " شذَّت هذه الأفعال عن قياس نظائرها مِمَّا سكن ثاني مضارعِهِ، فلم يجلب قبل أوائلها همزة الوصل، بل اكتفى عن ذلك بحذف أوائلها تخفيفا لكثرة

الاستعمال، ورُبَّما جاءت على القياس فقيل : أُوْمُر، وأُوخُذْ، وأُوْكُل، وكثر ذلك في : مُر مع واو العطف، كقوله تعالى : {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا} [156] " [157] .

ويقول البجائي : " يعني أنَّ هذه الأفعال الثلاثة خرجت عن قياس نظائرها ؛ لأنَّ نظائرها مِما سُكِّن ثاني مضارعه، لابدَّ فيه من جلب همزة الوصل قبل أوّله ؛ ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن، كما تقدم، وهذه لم يفعل بها ذلك، بل اكتفوا عنه بحذف أوائلها، وهو فاءاتها تخفيفا لكثرة الاستعمال، فقالوا: خُذ ومُرْ ‘ وكُلْ‘ ورُبَّما جاءت على القياس، فقيل : أُؤْخُذ، أُؤْكُلْ، أُأْمُرْ، وشاع ذلك في مُرْ، مع واو العطف نحو {وَامُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ} ،وإلى هذا أشارَ بقوله:(وَفَشا) إلى آخر البيت‘ واعْلم أنَّ الأصل في وأْخُذْ وأخَوَيْه : أُأْخُذْ بهمزتين، لكن القاعدة التصريفية : إن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، وكانت الثانية ساكنة، والأولى متحركة ؛ فإن الثانية تبدل حرف مد مجانس لحركة ما قبلها، فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو: آثر، واوا بعد ضمة نحو: أُوتمن، وياء بعد الكسرة، نحو : إيثار، فأصل أُوخذْ أُأْخُذْ، وكذلك أُومَرْ، وأُوكل أصلهما : أُأْمُرْ، وأُأْكُلْ، ثم صار إلى أُوْمر، و أُوْخُذ وأُوْكُل على ما اقتضته القاعدة "[158].

ويُفَسِّر البرماوي البيت بقوله : "هذه الأفعال الثلاثة شذَّت عن قياس نظائرها مما سكن ثاني مضارعه، فلم تجتلب لها همزة الوصل بل حذف منها الساكن الذي كانت الهمزة تجتلب لأجله وابتدئ بما بعده، وكان القياس أنْ يقال في مُر : أومُر، وفي خذ : أوخُذ، وفي كل : أوكُل، لأنّ مضارعه يأمر ويأخذ ويأكل، لكنَّهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل طلبا للخفة، وهربا من الثقل باجتماع همزتين، وابتدؤوا بما بعدها مكتفين بحركته عن جلب همزة الوصل، وإنَّما فعلوا هذا في هذه الأفعال الثلاثة خاصة لكثرة استعمالهم إياها، ولم يفعلوا ذلك في كل ما فاؤه همزة، ألا تراهم لا يقولون في أمَل يأمُل مُل، ولا في أثر يأثُر ثُر، ولا في أجر يأجُر جُر، ولا في أبن يأبُن بَن ؟ لانَّه لم يكثر استعمال غير هذه الثلاثة من مهموز الفاء ككثرتها 000 وأمَّا مُر فإنَّها إذا وقعت بعد الواو أو ثمَّ أو الفاء العاطفات جاز أثبات الهمزة التي هي فاء الفعل وجاز حذفها والاثبات أحسن، وفي القران {وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا} [159]، ولهذا قال : ومستندر تتميم خذ وكلا "[160].

أمَّا التِلْمِساني يقول : " لا نزاع أنَّ أمَر وأخذَ وأكلَ مِمَّا اندرجت تحت قوله : وبهمز الوصل منكسرا، الى آخره فكان يجب أنْ يقال : أومُر، وأوخُذ، وأوكُل، ولكِنَّه مرفوضٌ، استغناءً بخُذ وكُل ومُر، وقوله (وشذَّ) مراده أنَّه شاذ في القياس لا في الاستعمال إذ هو الشائع فيه، وعلَّة ذلك ثقل الهمزة مع كثرة مُر وأخويه ،ولأنَّها لو لم تحذف لاجتمعت همزتان فتُعَل الثانية بالبدل، ولما رأوا تغيرها لا محيد عنه غيَّروها بالحذف لأنَّه أسهل، وقد جاءت على الأصل شذوذا، فيقال في أؤمُر وأؤخذ وأؤكل، وهو المراد بقوله : مستندر تتميم خذ وكلا ، وإذا دخلت واو العطف على مر، فإنَّ الرد فيها فاشٍ نحو { وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ }، وأخذ وأكل شاذَّان" [161] .

ويذكر بحرق ما ذكره الشراح قبله في وجه الشذوذ يقول : "وأمَّا القسم الثاني وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط : خذ وكل ومر 000 أي أنَّها شَذَّتْ عن قياس نظائرها، من حيث أنَّ ثاني مضارعها ساكن، ولم يتوصلوا إليها بهمزة وصل بل حذفوا ثانيها أيضاً، فقالوا في الأمر من نأخذ ونأمر ونأكل التي هي على وزن ندخل ونخرج، خُذْ، ومُرْ، وكُلْ، تخفيفا لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات، وكان قياسها أؤمِر، وأؤخذ، وأؤكل، بهمزة وصل مضمومة، ثم همزة ساكنة وهي فاء الكلمة لأنَّها على وزن تدخُل وتخرُج، وصيغة الأمر منها اُدخُل اُخرُج، وهذا إذا لم يستعمل مع (مُرْ) حروف العطف، فإنْ استُعمِل معه جاز فيه وجهان : الحذف فتقول : مُرْ بكذا، والتتميم على الأصل نحو : {وأْمُرْ أَهْلَكَ بالصَّلاةِ} مثل ادخُل واخرُج، والى ذلك أشارَ بقوله : (وفشا وأمُر)، أي وفشا تتميم كلمة (مُرْ) مع حرف العطف، ومع كونه فاشيا فالحذف أكثر منه، وأمَّا (خُذْ، وكل) فلم يستعملوهما مع العطف ودونه تامَّين إلَّا في الندور، وهو معنى قوله : (ومستندر تتميم خذ وكلا) أي تتميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما : نادر "[162].

ثمَّ يعلق في تتماته قائلا : " أعلم انَّ كون الكلمة وَرَدَتَ عن العرب شاذة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في : حسِب يحسِب، وأكرم يُكرم، ومُرْ وخُذْ وكُلْ ، لان المراد بالشاذ ما جاء على خلاف القياس، وبالفصيح ما كثر استعمالهم له، وأمَّا النادر فهو ما يقل وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أم وافقه، والضعيف ما في ثبوته عنهم نزاع بين علماء العربية، وقد يرشد الى ما ذكرناه مغايرة الناظم – رحمه الله – في العبارة بقوله : وشذَّ و فشا ومستندر، فإنَّ الحذف لما كان في هذه الثلاثة الأفعال مخالفا في القياس كان شاذا، ولكنَّه مع شذوذه أفصح من التتميم، فلهذا قال : وشذَّ بالحذف مُرْ وخُذْ وكُلْ، ولَمَّا كان تتميم (مُرْ) مع حرف العطف كثيرا مستعملا ؛ لأنَّ الحذف أكثر منه قال : وفشا وأمُرْ، ولَمَّا كان تتميم كُلْ وخُذْ قليل الوجود في استعمالهم، قال: ومستندر تتميم خذ وكلا "[163].

أمَّا حمد الصعيدي الرائقي ينقل عن بحرق ما ذكره في وجه الشذوذ ولا يخرج عمّا قاله بحرق، يقول : " (وشذ بالحذف مُرْ وخُذْ وكُلْ) أَي شذت عَن قِيَاس نظائرها من حَيْثُ أَن ثَانِي مضارعها سَاكن، وَلم يتوصّلوا إِلَيْهَا بِهَمْزَة وصل، بل حذفوا ثَانِيهَا السَّاكِن أيضاً فَقَالُوا فِي الأمر من يَأْخُذُ ويَأْمُرُ ويَأْكُلُ الَّتِي هِيَ بِوَزْن يَدْخُلُ ويَخْرُجُ: (خُذْ) و (مُرْ) و (كُل) لِكَثْرَة استعمالهم لهَذِهِ الْكَلِمَات، وَكَانَ الْقيَاس أَن يُقَال أُؤخُذْ، اُؤْمُرْ، أُؤْكلْ، بِهَمْزَة وصل مَضْمُومَة، ثمَّ همزَة سَاكِنة وَهِي فَاء الْكَلِمَة؛ لِأَنَّهَا على وزن يَدْخُلُ ويَخْرُجُ، وصيغ الأمر مِنْهُمَا: اُدْخُلْ واُخْرُجْ، وَهَذَا إِذا لم يسْتَعْمل (مُرْ) مَعَ حرف الْعَطف، فَإِن اسْتعْمل مَعَه جَازَ فِيهِ وَجْهَان الْحَذف نَحْو: مُرْ زيدا ومُرْ عمرا، والتتميم على الأَصْل نَحْو {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ} و{خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ}، وَإِلَى ذَلِك أشارَ بقوله (وَفَشَا وَأْمُرْ) أَي وَفَشَا تتميم كلمة (مُرْ) مَعَ حرف الْعَطف، وَمَعَ كَونه فاشياً فالحذف أَكثر مِنْهُ، وأمَّا (خُذْ) و(كُلْ)

فَلم يستعملوهما مَعَ حرف الْعَطف ودونه تامّين إِلَّا ندوراً وَهُوَ معنى قَوْله (ومستندر تتميم خُذ وكلا) أَي تتميمهما بِهَمْزَة وصل مَضْمُومَة على قِيَاس نظائرهما نَادِر"[164] ونقل نصا تتمات بحرق إلَّا أنَّه أسماها تنبيهات .

ويقول ابن المختار بن الهيبة : " وشَذَّ في الأمر من أَمَرَ وأَخَذَ وأَكَلَ أنْ يقال بالحذف، أي حَذْفُ ثاني مضارعهما الساكن، ولم يتوصل إليه بهمز الوصلُ (مُر وخُذْ وكُلْ)، ومحل الشذوذ في (مُرْ) إنْ لم يكن معه حرف عطف، وإلَّا يجوز فيه الحذف والتتميم على الأصل نحو { وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ } وإليه أشارَ بقوله : وفشا وأمر، ومع كونه فاشيا فالحذف أكثر منه، ومستندر تتميم خذ وكلا، أي: تتميمهما بهمز وصل مضموم على قياس نظائريهما، واعلم أنَّ شذوذ الكلمة لا ينافي فصاحتها، كما في حسِب يحسِب بالكسر، وأكرم يُكْرِمُ، ومُرْ وخُذْ وكُلْ ، إذ المراد بالشاذ ما خالف القياس، والفصيح ما كثر استعماله، وأمَّا النادر ما قلَّ وجوده في كلامهم خالف القياس أم لا، والضعيف ما في ثبوته نزاع بين علماء العربية " [165] .

وأشار الحسن بن زين الى شذوذ هذه الأفعال بقوله : " إذ قياسها كاخرج وخففت للاستثقال وكثرة الاستعمال، في مُرْ مع عاطف مع الحذف التتميم 000 أي كثر التتميم ... أي كثر التتميم في مر مع العاطف ان الحذف اكثر منه نحو : {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ } " [166] .

ويُفَسِّرُ أطَّفَيّش الجزائري الشاذ بقوله : " وأمَّا (مُرْ وخُذْ وكُلْ) بحذف فاء الكلمة تخفيفا لكثرة الاستعمال، وعدم الإتيان بهمزة الوصل، مع أنَّ ثاني المضارع ساكن، نحو : يأمُر يأخُذ يأكل، بإبدال همزة أمر وأخذ وأكل، ألفا فشاذة قياسا فصيحة استعمالا، لكثرة ورودها في كلام العرب، ووردت في القرآن والحديث، والى شذوذها أشارَ بقوله : (وشذَّ بالحذف مر وخذ وكل) اي وشذ مر وخذ وكل عن نظائرها بالحذف لفاءاتها ؛ لأن نظائرها مِمَّا سكن ثاني مضارعه، لابُدَّ فيه من جلب همزة الوصل قبل أوله ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن، وهذه لم يفعل بها ذلك، بل اكتفوا بحذف أوائله وهي فاءاتها تخفيفا لكثرة الاستعمال، فالقياس الموافق للأصل : أأخذ و أأكل وأأمر بهمزتين، الأولى مضمومة ؛ لأنَّها قبل ضم لازم، والثانية ساكنة فتقلب هذه الساكنة واوا لوقوعها بعد همزة مضمومة، كما تقلب الهمزة الساكنة ألفا بعد همزة مفتوحة، وياء بعد همزة مكسورة، فالمراد الشذوذ في القياس لا في الاستعمال ؛ لأنَّ مُرْ وخُذْ وكُلْ هو الشائع الأفصح، وعِلَّتُه ثقل الهمزة، بل الهمزتين مع كثرة ورود الأمر من أمر وأخذ وأكل ؛ ولأنَّه لو لم تحذف لاجتمعت همزتان فتُعَلُّ الثانية بالبدل، ولمَّا رأوا أنَّ تغييرها لا محيد عنه غيروها بالحذف ؛ لأنَّه أسهل، وكثُر إثبات همزة الوصل في أمر 000 إذا دخل عليه واو العطف نحو : { وَأْمُرْ أَهْلَكَ } أصله وأومر بواو العطف، فهمزة مضمومة همزة وصل، فواو هي مبدلة من فاء الكلمة، سقطت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها، لتقدم متحرك عليها وهو واو العطف، فتبقى الواو الثانية المبدلة من فاء الكلمة ساكنة بعد واو

العطف، فأُبدلت ألفا لسكونها بعد فتح الواو، ومع كثرة إثبات همزة الوصل فيه حذفها أكثر، وإلى ذلك أشارَ بقوله : (ومستندر تتميم خذ وكلا) "[167] .

أمَّا محمد أمين الهرري يقول : "وأمَّا الشاذ وهو ثلاثة أفعال فقط : مُرْ وخُذْ و كُلْ 000 خرجت هذه الأفعال الثلاثة عن قياس نظائرها من الأفعال التي ثاني مضارعها ساكن، كيخرُج ويدخُل، حيث لم يتوصلوا في صوغ الأمر منها بهمزة وصل مضمومة، مع أنَّ ثاني مضارعها ساكن وثالثه مضموم، بل أعرضوا عن الإتيان بالهمزة، وحذفوا ثانيها الساكن أيضاً تخفيفا لكثرة استعمالهم لها فقالوا في بناء الأمر من يأمُر ويأخُذ ويأكُل التي هي على وزن يخرُج : مُرْ وخُذْ وكُلْ، وقياس استعمالهم في نظائرها أنْ يقال فيها : أأمر، أأخذ، أأكل، بهمزة وصل مضمومة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة، مثل : أدخُل وأخرُج، وهذا المذكور من حذف همزة الوصل في هذه الأفعال الثلاثة، وهو الأكثر في استعمالاتهم لها، وأمَّا تتميمها بهمزة وصل مضمومة فكثير في (وأمُرْ)، حيث اقترن بعاطف، ونادر في خُذْ وكُلْ مطلقا، أي سواء اقترنا بعاطف أم لا، كما ذكره في قوله (وفشا) أي كثر في كلامهم تتميم مُرْ على القياس، إذا اقترن بعاطف وذلك كقوله تعالى : { وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ } ومع هذا الاقتران فالكثير فيه الحذف، كأنْ تقول فيه : ومره بكذا، وأمَّا خُذْ وكُلْ، فلم يستعملوها مع العاطف وغيره تامَّين إلَّا في الندور كما أشارَ اليه بقوله (ومستندر تتميم خذ وكلا) أي : تتميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما معدودة من النادر، والقليل في كلامهم مجعول منه من استندر الشيء إذا رآه نادرا وعدَّه منه " [168] .

عَلَّلَ شُرَّاح اللاميَّة ما جاء من الشاذ من فعل الأمر (مُرْ، وخُذْ، وكُلْ) بحذف فاء الكلمة، وعدم إدخال همزة الوصل، وذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال، ولا يخلو من تأثر الشرَّاح أحدهما بالآخر، ونَقْل الآخر عن الأول، يتَّضح ذلك عِبْرَ النصوص، فهم متفقون في وجه الشذوذ وعِلَّتِهِ.

التحليل الصوتي :

نستطيع تحديد التغيرات التي تحدث للفعل عن طريق الكتابة الصوتية ؛ كي نقف على وجه الحقيقة كما يراها علم اللغة الحديث، تكون على الشكل الآتي :

| ء ـَ / م ـَ / ر ـَ |، | ي ـَ ء / م ـُ / ر ـُ |، | ء ـُ ء / م ـُ ر |

| ء ـَ / ك ـَ / ل ـَ |، | ي ـَ ء/ ك ـُ / ل ـُ |، | ء ـُ ء / ك ـُ ل |

| ء ـَ / خ ـَ / ذ ـَ |، | ي ـَ ء / خ ـُ / ذ ـُ |، | ء ـُ ء / خ ـُ ذ |

يرى الشُرَّاح اذا اجتمعت همزتان وكانت الثانية ساكنة، تُعَلُّ بقلبها حرفا مجانسا لحركة الأولى، وهي القواعد القياسية في قلب الهمزة [169] ويمثل رأي الشُرَّاح الرأي القديم، وفي الأمر من هذه الأفعال حركة همزة الوصل الضمة لذلك تقلب همزة الوصل واوا، فتصبح الأفعال أومر، وأوكل، وأوخذ، ولا تخلو من الثقل لذلك قالوا لا تدخل همزة الوصل على الفعل، وتحذف فاء الفعل لكثرة

الاستعمال، وعلَّة كثرة الاستعمال هي المحك الذي تبدأ بجلي الفعل حتى إيصاله للصيغة الخفيفة، وفي الكتابة الصوتية :

|ءُء / مُر| و |ءُء / كُل | و | ءُء / خُذ|
|ءُءٌ / مُر| و |ءُءٌ / كُل | و |ءُءٌ / خُذ|

لا توجد قاعدة في مقطع يتبعها ثلاثة متحركات في نظام المقاطع في العربية [170]، فالمقطع الأول مثَّل ثقلا قبل إعلاله باجتماع همزتين، وبعد إعلاله بنطق همزة مع واو ممدودة، أمَّا الضمة قبل حرف المد لم يشر إليها المتقدمون ؛ لأنَّ حروف المد عندهم ساكنة وحركة الحرف السابق لها تجانس حركة المد، والحقيقة لا وجود لهذه الحركة المجانسة قبل حروف المد، لذا حذف المقطع الأول، واقتصر الفعل في دلالته على الأمر على المقطع الثاني .

لذا يتَّفق الرأي الحديث مع القديم في حذف الهمزتين لتخفيف اللفظ [171]، وممَّن فسَّر من المحدثين علَّة الحذف بشكل مختلف عن المتقدمين الدكتور داوود عبدة، الذي ذهب بأنَّ همزة الوصل لا تدخل على الفعل بعد سقوط حرف المضارع، نحو : أخذ يأخذ أُخْذ، ولا يجوز الابتداء بالساكن، فتُحذف همزة الأصل ويبقى الفعل (خذ) [172]، إنَّما ذهب الدكتور داوود عبدة بعدم دخول همزة الوصل ؛ لأنَّ استعمال فعل الأمر (خذ وكل) يكون مجرَّدا عن الألف حتى وإنْ سبقه حرف عطف، وجميع ما ورد في القران الكريم من الفعل (خذ) مسبوقا بحرف العطف الواو والفاء كان مجرَّدا من الهمزة، قال تعالى : {وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ} [173]، وقوله عز وجل : {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ} [174]، وقوله : { فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ}[175]، وقوله : { قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} [176] . فإنْ دخلت الهمزة على (خذ، وكل) فهو من النادر ؛ لذا قال ابن مالك : (ومستندر تتميم خذ وكلا)، فإنْ جاء : (فأُخذْ، وأُكل) فهو نادر الاستعمال .

أمَّا (مُر) فقد فشا استعمالها على القياس إنْ سُبِقَت بحرف عطف في اثبات الهمزة، وقد جاءت في الاستعمال القرآني في كثير من الآيات، قال عزَّ وجلَّ : {فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ} [177]، وقوله : {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} [178]، وقوله : {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا}[179] ، وقوله : {يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ}[180] .

وقد وجَّه أحد الباحثين النظر الى الدكتور داوود عبدة، بأنَّ الهمزة الساكنة تثبت في فعل الأمر وما بعدها حرف ساكن عند الوصل [181]، نحو قوله تعالى : { وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ}، أقول : إنَّما وَجَّه الدكتور داوود عبدة في ندور الهمزة مع (خذ وكل) إذا سُبِقَتْ بحرف عطف، ولم تأتِ في

الاستعمال القرآني إلَّا وهي مجرَّدة عن الهمزتين (الأصل والوصل)، لذا فإنَّ تحليله منطقي بالنسبة لتخريج شذوذ هذين الفعلين، أمَّا مع (مر) فتختلف الأصوات، ولها تحليل خاص بها .

والذي يظهر أنَّ حذف الهمزة في الفعلين (خذ، وكل) حتّى وإنْ سُبِقَا بحرف عطف ؛ يعود سببه لقوَّة صوت الخاء والكاف، وما يحملانه من صفات تصويتية تساعدهما في ارتفاع درجة الإسماع، فلا يحتاجان الى الهمزة لتؤدي دورها في دلالة الفعل على الأمر، و تقوية الصوت .

أمَّا الميم في (وأمر) فإنَّ صفات الميم وإنْ كانت مجهورة، واستمرارية، إلَّا أنَّ خروج الهواء من الخيشوم يقلّل من درجة الإسماع ؛ لذا تأتي الهمزة على الأصل لتقوية الصوت ورفع درجة الإسماع .

ثانيا : حذف عين الفعل في الأمر شذوذا .

وشذَّ من الأفعال في صيغة الأمر (سَلْ) بحذف عين الفعل، وهمزة الوصل، فإنْ سَبَقَه مقطع عادت عين الفعل، فتقول : (وَسْأَلْ)، وقد ورد في القرآن الكريم استعماله بحذف العين وإثباتها مع حرف العطف، قال تعالى : {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}[182]، وقوله عز وجل: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا}[183]، وربَّما يكون للسياق القرآني في دلالة الآيات له دورٌ في تحديد استعمال الفعل بوجود الواو، أو عدم وجودها، كأنْ يكون للسرعة أو لتُؤدة، أو لإثبات حُجَّة على بعض الأقوام، والله أعلم بمراده .

لم يذكر جميع الشُرَّاح شذوذ الفعل (سل)، وانفرد البرماوي والتِلْمِساني وأطْفَيّش الجزائري في الإشارة الى الأمر من (سَأَلَ – يَسْأَلُ –إسْأَل) .

أمَّا البرماوي فأشار الى علَّة الحذف هي الاستثقال، يقول : "وقد شذَّ أيضاً قولهم : سَلْ، كان القياس أنْ يُقال :إسْأَلْ، غير أنَّهم استثقلوا اجتماع همزتين في كلمة واحدة : همزة الوصل المجلوبة للابتداء، وهمزة الأصل المنقول حركتها الى السين، وحذفوا الهمزة تخفيفا، فاستغنوا بحركة السين عن همزة الوصل، فقالوا : سَلْ . وفي القرآن : {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ}، {سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ} [184]، وهو كثير في كلامهم، غير أنَّه إذا أدخلوا هذا الفعل حرف العطف أجروه على القياس، قال تعالى : {وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا} [185]، {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}[186]"[187] .

أي أنَّ علة الاستثقال أدَّتْ الى حذف الهمزتين : الوصل والأصل، يمكن توضيحهما في الكتابة الصوتية :

إسأل : | ء ـِ س / ء ـَ ل |

نُقِلَتْ حركة عين الفعل الى الساكن قبلها ، وحذفت العين (الهمزة) استثقالاً من اجتماع همزتين في الفعل فأصبح : | ء ـِ / س ـَ ل |

حُذفت همزة الوصل وذلك لعدم الاحتياج إليها ؛ لأنَّ أول الفعل أصبح متحركاً، فأصبح :

| س ـَ ل |

يقول سيبويه : "ومثل ذهاب الألف في هذا [188] ذهابها في قولك: سل، حيث حركت السين"[189]، وهنا تكون حركة السين أول الفعل حركة عارضة منقولة من عين الكلمة .

وأشار التِلْمِساني إلى عروض الحركة في الفعل فلا يُعْتَدُّ بها ، يقول : " وأمَّا نحو : إسَلْ ، وإقِرَّ، إغُضَّ ، فشذوذٌ ووجه عدم الاعتداد بالعارض "[190].أي أنَّ الحركة ليست أصلية ، وإنَّما عارضةٌ تزول بزوال أسبابها وذكر (إسَل) ولم يشر الى (سَلْ).

وفي (إسَلْ) ثبات همزة الوصل وحذف همزة الأصل ، يقول ابن جنّي : "وإذا كان أبو الحسن قد أجاز : "اسَلْ زيدَا" فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف ؛ لأنَّ الحركة عنده غير لازمة وإنْ كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف " [191] . فلم تحذف همزة الوصل في (إسَلْ) وذلك لأنَّ حركة السين ليست أصلية فهي منقولة من عين الفعل، فلا يُعْتَدُّ بها .

وبَيَّنَ أطَّفَيِّش وجه شذوذ الأفعال : إسَلْ ، وإقِرَّ، إعُضَّ ، هو عدم الاعتداد بالعارض متابعاً بذلك التِلْمِساني ، يقول : "ووجهه عدم الاعتداد بالعارض ؛ لأنَّ فتح السين عارضة ، منقولة من الهمزة المحذوفة التي هي عين الكلمة ، وضمة عين أعُضّ عارضة منقولة من الضاد المدغمة ،وكسرة فاء إقِرَّ منقولة من الراء المدغمة " [192]. تتوضح من الكتابة الصوتية :

| ء ـِ س / ء ـَ ل | تحذف الهمزة الثانية وتنقل حركتها للساكن قبلها ويصبح الفعل: | ء ـِ / س ـَ ل | .

يتابع الشُرَّاح الرأي القديم : إذ أنَّ كل همزة متحركة سبقت بساكن تخفف بحذفها ونقل حركتها للساكن قبلها، يقول سيبويه : "واعلم أنَّ كل همزةٍ متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها "[193].

التحليل الصوتي :

لا يكون تخفيف همزة الأصل إلَّا بحذفها ونقل الحركة ؛ لأنَّ حركة الساكن الأول تحذف همزة الوصل ، فيكون الفعل (سَلْ)، نحو : | [ء ـِ]× س / [ء] × ـَ ل | ← | س ـَ ل | .

وأرى أنَّ حذف الهمزتين من الفعل ؛ بسبب اجتماع مقطعين مغلقين ، يبتدئ كلٌ منهما بالهمزة ، ولتخفيف اللفظ حُذِفَتْ القاعدة الأولى من كل مقطع، لتكون دلالة الفعل في مقطع مغلق واحد وهو (سَلْ)، أو نقول : حُذِفَتْ الحركة من المقطع الأول، فَحُذْفَتْ بدورها همزة الوصل من المقطع نفسه، ثمَّ حُذِفَتْ الهمزة الثانية من المقطع الثاني .

أمَّا (إسَلْ) وهي بحذف عين الفعل فقط يكون إثبات الهمزة لتصويت السين وإضفاء قُوَّة إسماع للمقطع ، بوصف السين صوت مهموس، وإنْ كان صوتاً صفيرياً، إلَّا أنَّ الطاقة الصوتية للهمزة تزيد من قُوَّة اسماع المقطع ، يظهر في الكتابة الصوتية :

| ء ـِ / س ـَ ل | ← قُوَّة اسماع .

إنَّ التغيرات الصوتية في فعل الأمر من مهموز الفاء والعين ، تخضع لقانون المخالفة الصوتية، حيث فسَّرَتْ لنا المخالفة أسباب خروج هذا الفعل عن القياس الصرفي له ، وذلك بحذف الصوت المسبب للثقل .

نتائج البحث :

1 – تابع الشراح بعضم بعضا في ذكر ما شذَّ عن القواعد الصرفية، وعِلَّة الشذوذ إمَّا تداخل اللغات، أو الثقل، أو تأثير الأصوات بعضها ببعض – الأصوات الحلقية على وجه الخصوص– أو مسموع يحفظ ولا يقاسُ عليه .

2 – جاء الشذوذ في الفعل الثلاثي المجرَّد بنسبة كبيرة مقارنة بالأفعال الأخرى ؛ نظرا لكثرته في العربية، وخرج عن القياس شذوذا في (فَعُلَ) في ماضيه (هَيُؤَ، ونَهُيَ، ولَبُبَ وما شابهها)، فكانت العلة التي ذكرها الشُرَّاح الثقل رغم أنَّه على القياس، وفي علم اللغة الحديث كان للهاء في الفعلين (هيؤ ونهي) دورٌ في بقاء البناءين، وكان لعين الفعل في المضعَّف وتخفيفه دور في تحول الصيغة من (فعُل) الى (فعَل) أو (فعِل) للتخفيف .

3 – خرَجَ مضارع (فَعِلَ) و(فَعَلَ) عن الصيغ القياسية شذوذا، فذكر ابن مالك مجموعة من الأفعال في مضارع (فَعِلَ) واستدرك عليه الشُرَّاح بعض الافعال، منها ما كان بوجهين القياس والشاذ، ومنها ما كان بوجه واحد شذوذا، أمَّا علم اللغة الحديث فقد عالج ما خرج عن القياس شذوذا ؛ لأنَّ هذه الافعال أغلبها جاءت من المثال الواوي الذي يحذف فيه فاؤه وتُكسر عينه للتناسق بين المقاطع، وما كان منها ليس مثالا واويا ؛ فإنَّ لأصوات الفعل الصامتة لها أثرها في قبول الحركة المخالفة للقاعدة الصرفية، لذا كانت هناك مخالفة صوتية في مقاطع الأفعال، أثرَّت على المخالفة الصرفية بين الماضي والمضارع ؛ لذا عُدَّت شاذَّة خارجة عن القياس كما في حسِبَ، ونَعِمَ، وبَئِسَ، ويَبِسَ، يَئِسَ.

4 – سجَّل الفعل على وزن (فَعَلَ) ومضارعه على (يَفْعَلُ– يَفْعِلُ) نسبة كبيرة من الشذوذ والخروج عن القاعدة، مما أثَّر في تداخل اللغات في الماضي الذي أدّى الى تداخل مضارعه من جانب، ومن جانب آخر قياس الأصوات الحلقية، إنْ كانت عينا أو لاما، في اجتلاب الفتح في أنواع الفعل الثلاثي المجرد، وعدم اجتلابها، وقد أثبت علم اللغة الحديث عبر التحليل الصوتي أنَّ حالات خروج بعض الأفعال عن قواعدها ؛ بسبب تأثير صفات الأصوات وموقعها في مقاطع الفعل، وتناسق بعض صفاتها مع صفات الحركات، تساعدها على اجتلاب حركة بعينها غير قياسية في صيغة الفعل، فتخرج الصيغة عن القياس بسبب أصوات الأبنية الثلاثية .

الهوامش :

(1) لسان العرب، مادة (شذذ)، 5 : 59 .
(2) التعريفات ، 124 .
(3) الخصائص، 1 : 147 .
(4) ينظر : المصدر نفسه، 1 : 148 –150 .
(5) ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 290 .
(6) من اسرار اللُّغة، 43 – 44
(7) دراسات في فقه اللُّغة، 138.
(8) بحوث ومقالات في اللُّغة، 58 .
(9) أسس علم اللُّغة، 264 – 265 .
(10) علم اللُّغة العربية، 25، 311 .
(11) اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، 31 .
(12) المصدر نفسه، 33 .
(13) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيّش ، 1 : 174 / التصريف العربي من خلال علم الصوت الحديث، 86.
(14) ينظر: شرح لاميَّة الافعال ، ابن ناظم ، 17 – 18 / فتح المتعال، 24، 25 / مناهل الرجال، 30،31.
(15) شرح لامية الأفعال، البجائي ، 46 .
(16)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي ، 185 – 186 .
(17) موت الألفاظ في العربية، 438 .
(18) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال، أطَّفَيّش، 1 :
(19) ينظر : الكتاب ، 4 : 342 ، 343 / الخصائص ، 1 :451/ شرح شافية ابن الحاجب ، 1 : 97.
(20) تحقيق المقال ، 149 / وينظر : الصفحة، 146 .
(21) المصدر نفسه، 149 – 150.
(22) المصدر نفسه ، 148.
(23) فتح الاقفال ، 43 – 44 .
(24) فتح المالك، 202 .
(25) تحفة الاطفال ، 11 .
(26) مجموع المتون الكبير، 350 .
(27) الطرة شرح لاميَّة الأفعال، 26/ وينظر :عون المعين بشرح اللاميَّة مع زيادات بحرق وابن زين ،18.
(28) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيّش ، 1 : 178 .
(29) الكتاب، 4 : 341 . والنص عند أطَّفَيّش بتصرف منه .
(30) شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيّش ، 1 : 178 .
(31) المصدر نفسه ، 1: 179 .
(32) ينظر : المصدر نفسه ، 1 : 177 ، 179 .
(33) ينظر : المصدر نفسه ، 1 : 177 .
(34) الكتاب، 4 : 37 .

(35) هذا في نص الكتاب والأفصح : وذكرتْ .
(36) وشاح الحُرَّة بإبراز اللاميَّة وتوشيحها من أصداف الطُرَّة في علم التصريف ، 13 .
(37) ينظر : الخصائص ، 1 : 149 (أنواع الشاذ) .
(38) بحوث ومقالات في اللُّغة، 75 .
(39) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، 1: 58 .
(40) ينظر : العين، 1 : 54 / الكتاب، 165 .
(41) دراسة الصوت اللغوي، 384 .
(42) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، 1 : 72 .
(43) مجموع المتون الكبير، 350 .
(44) ينظر : شرح لامية الافعال، ابن الناظم، 18 – 19 / فتح المتعال، 28 – 30 / الطرة شرح لاميَّة الأفعال، 37 – 39 / مناهل الرجال، 36 – 37 .
(45) الصحاح، مادة : حسب، 232 .
(46) المصدر نفسه ، مادة : نعم، 1054 .
(47) المصدر نفسه، مادة : وله، 1160 – 1161 .
(48) شرح لامية الأفعال، البجائي، 54 – 55 .
(49) الصحاح، مادة : ولي، 1161 .
(50) المصدر نفسه، مادة : ورم، 1135 .
(51) المصدر نفسه، مادة : ومق، 1162 .
(52) المصدر نفسه، مادة : وفق، 1152 .
(53) المصدر نفسه، مادة : وثق، 1123 .
(54) شرح لامية الأفعال، البجائي، 56 – 57 .
(55) المصدر نفسه، 58 – 59 .
(56)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 198 – 202 .
(57) المصدر نفسه ،202 .
(58) المصدر نفسه 203 –207
(59) تحقيق المقال، 155 – 156 .
(60) المصدر نفسه، 157.
(61) فتح الاقفال، 64 – 65 .
(62) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال، أطَّفَيِّش، 1 : 219 – 222 .
(63) ينظر : المصدر نفسه، 1 : 223 – 227 .
(64) وقد ذكرت ما نقله البجائي عن ابن الحاجب والجاربردي في شرحه في نصه السابق .
(65) شرح لاميَّة الأفعال، أطَّفَيِّش، 1 : 241 .
(66) المصدر نفسه، 1 : 241 .
(67) ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 276، 277،
(68) ينظر : الخصائص، 1 : 454 .

(69) ينظر : الاصوات اللغوية، 194 / علم اللغة، وافي، 273 / لحن العامة والتطور اللغوي، 40 / علم الأصوات، 148 / ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم، 20 / دراسة الصوت اللغوي، 384 – 385 / التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، 64 – 65، 68 .

(70) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية 128، 133 .

(71) ينظر : تحقيق المقال ، 155 – 156 / فتح الاقفال ، 64 / شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيّش ، 1 : 119 – 222.

(72) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيّش ، 1 : 174/التصريف العربي من خلال علم الصوت الحديث ، 86.

(73) ينظر :شرح لامية الافعال، ابن الناظم، 19/ الطرة شرح لاميَّة الأفعال، 39، 51 – 52 / مناهل الرجال، 40، 68.

(74) شرح لامية الأفعال، البجائي، 61 – 62 .

(75) الْبَيْت لجرير وَلَيْسَ للبيد، ينظر:شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 210/ فتح المتعال،198.

(76)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 210 – 212 .

(77) اي مطرد فيه كسر عين مضارعه .

(78) تحقيق المقال، 161 .

(79) فتح الاقفال، 68 – 69 .

(80) واعتراض ابي حيان ورد في نص البجائي المذكور سابقا، ونقله عبد الكريم الفكون عنه، ينظر : فتح المالك، 259 .

(81) فتح المالك، 260 .

(82) فتح المتعال، 32 .

(83) تحفة الاطفال، 17 .

(84) ينظر : تسهيل الفوائد، 197 .

(85) شرح لاميَّة الأفعال، أطَّفَيّش، 1 : 252 – 253 .

(86) ينظر : الفصل الأول، المبحث الأول، وجوب الضم من هذه الدراسة .

(87) مجموع المتون الكبير، 351 .

(88) المصدر نفسه، 351 .

(89) سورة آل عمران، آية : 31 .

(90) ينظر : شرح لامية الافعال، ابن الناظم ، 20 .

(91) البحر المحيط في التفسير، 3 : 103 .

(92) ينظر : شرح لامية الأفعال، البجائي ، ص 66 . والهامش (5) و (6) من الصفحة نفسها .

(93) سورة البقرة، آية : 259

(94) ينظر : شرح لامية الأفعال، البجائي، 69 .

(95) شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي ، 273 – 274 .

(96) ينظر : المصدر نفسه، 277 .

(97) ينظر : تحقيق المقال ، 175.

(98) ينظر : فتح الاقفال ، 78 .

(99) المصدر نفسه، 78 .

(100) ينظر : فتح المالك، 287 .
(101) المصدر نفسه، 294 .
(102) ينظر : فتح المتعال ، 35 .
(103) ينظر : تحفة الاطفال ، 18 ،
(104) المصدر نفسه، 19 .
(105) ينظر : الطرة شرح لاميَّة الأفعال ، 42 .
(106)المصدر نفسه،40/ وينظر: وشاح الحرة بإبراز اللاميَّة وتوشيحها من أصداف الطرة في علم التصريف،28.
(107) الطرة شرح لاميَّة الأفعال ، 43 .
(108) ينظر : شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيِّش ، 2 : 10 .
(109) المصدر نفسه، 2 : 13 .
(110) شرح لامية الافعال، أطَّفيش، 2 : 14 .
(111) مناهل الرجال، 44 .
(112) المصدر نفسه، 44 .
(113) ينظر : فتح الاقفال، 79 .
(114) موت الألفاظ في العربية، 416 .
(115) ينظر : شرح لامية الافعال، ابن الناظم، 19، 23 / مناهل الرجال، 40، 66 .
(116) شرح لامية الأفعال، البجائي، 62 – 63 .
(117)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 209 .
(118) المصدر نفسه ، 208 .
(119) المصدر نفسه ، 287– 288 .
(120) المصدر نفسه ، 302 .
(121) المصدر نفسه ، 295 .
(122) المصدر نفسه ، 301 ، وينظر : الهامش (8) .
(123) تحقيق المقال، 163 .
(124) ينظر : المصدر نفسه، 201 .
(125) المصدر نفسه، 162 –163 .
(126) الكتاب، 4 : 55 .
(127) تسهيل الفوائد، 312 –313 .
(128) تحقيق المقال ، 163 – 164 .
(129) المصدر نفسه ، 163 .
(130) المصدر نفسه ، 193 – 195 .
(131) المصدر نفسه، 209 – 212/ وينظر: الكتاب، 4 : 105، 106 / شرح شافية ابن الحاجب، 1 :125.
(132) فتح الاقفال ، 107 / وينظر الصفحات : 95 – 96 ، 97 – 98 .
(133) العبارة منفية وهي : (كون لامه غير حرف حلق) والظاهر هناك خطأ مطبعي بزيادة لفظ (غير) لأنَّها لا تتوافق مع القاعدة التي ذكرها، فضلا عما نقله عنه الشراح بعده تؤكد عدم وجود (غير) .

(134) فتح الاقفال ، 68 .
(135) المصدر نفسه ، 68 ، 107 .
(136) المصدر نفسه، 70 .
(137) المصدر نفسه، 72 ، 108 .
(138) المصدر نفسه، 72 .
(139) المصدر نفسه ، 73 .
(140) ينظر : فتح المالك، 262 .
(141) ، فتح المتعال ، 31 – 34 .
(142) سورة الحديد، الآية : 16، قال تعالى : {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ}.
(143) سورة الرحمن ، الآية : 44، قال تعالى : {يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ }.
(144) ينظر : تحفة الأطفال ، 17 .
(145) ينظر : الطرة شرح لاميَّة الأفعال، 13، 51 – 53، الأبيات من 47 الى 51 .
(146)ينظر : الطرة شرح لاميَّة الأفعال، 51 – 52 / عون المعين بشرح اللاميَّة مع زيادات بحرق وابن زين، 40 – 41 / وشاح الحرة بإبراز اللاميَّة وتوشيحها من أصداف الطرة في علم التصريف، 40 – 41 .
(147) شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيِّش ، 2 : 100 – 101 / وينظر 1 : 251 ..
(148) ينظر : كثرة الاستعمال بين صحة النص ومقتضى القاعدة، 33 –34 .
(149) أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والاسماء في العربية ، 58 .
(150) الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه ، 290 .
(151) الكتاب، 4 : 103 – 104 .
(152) ينظر : المصدر نفسه، 4 : 105 – 106 .
(153) ينظر : المحتسب، 1 : 121 / شرح شافية ابن الحاجب ، 1 : 87 .
(154) الكتاب، 4 : 105 – 106 .
(155) مجموع المتون الكبير، 356 .
(156) سورة طه، آية : 132 .
(157) شرح ابن الناظم، 32 .
(158) شرح لامية الأفعال، البجائي، 143 – 144 .
(159) سورة الاعراف، الآية : 145 .
(160)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 434 – 436 .
(161) تحقيق المقال، 364 – 365 .
(162) فتح الاقفال، 164 .
(163) المصدر نفسه، 165 .
(164) فتح المتعال، 268 – 269 .
(165) تحفة الأطفال، 57 .

(166) الطرة شرح لاميَّة الفعال، 84 / وينظر : وشاح الحرة بإبراز اللاميَّة وتوشيحها من أصداف الطرة في علم التصريف، 75 .

(167) شرح لاميَّة الأفعال، أطَّفَيِّش، 3 : 164 – 165 .

(168) مناهل الرجال ، 131 .

(169) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب، 3 : 38 .

(170) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية، 42 .

(171) ينظر : الأصوات اللغوية، 220 / دراسة الصوت اللغوي، 375 .

(172) ينظر : دراسات في علم اللغة، 126 .

(173) سورة ص، آ ية : 44 .

(174) سورة البقرة، آية : 260 .

(175) سورة الاعراف، آية، 144 .

(176) سورة يوسف، آية : 78 .

(177) سورة الأعراف، آية : 145 .

(178) سورة الأعراف، آية 199 .

(179) سورة طه، آية : 132 .

(180) سورة لقمان، آية، 17 .

(181) ينظر : أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي، 128،

(182) سورة البقرة، آية : 211 .

(183) سورة يوسف، آية : 82 .

(184) سورة القلم، آية : 40 .

(185) سورة الزخرف، آية : 45 .

(186) سورة الفرقان، آية : 59 .

(187)شرح لامية الأفعال في التصريف، البرماوي، 434- 435 .

(188) الكلام مسبوق بمثال في حذف الالف عند تحرك الساكن .

(189) الكتاب ، 4 : 444 .

(190) تحقيق المقال ، 366 .

(191) المنصف ، 70 (باب الاسماء والأفعال) .

(192) شرح لاميَّة الأفعال ، أطَّفَيِّش ، 3 : 165 – 166 .

(193) الكتاب ، 4: 545 .

قائمة المصادر :

□ القرآن الكريم .

أولا : المصادر والمراجع :

- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث – إربد الأردن، الطبعة الأولى / 1425 هـ – 2004 م .
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، الطبعة الثامنة 1419 هـ – 1998م.

- الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو – مصر، الطبعة الرابعة / 2007 م .
- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف إستيتية، دار وائل – عمَّان – الاردن، الطبعة الأولى / 2003 م .
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، (د.ط) / 1420 هـ
- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية / 1408 هـ – 1988 م .
- تحفة الاطفال بحل عقد لامية الأفعال، الشيخ سيديَ بن المختار بن الهيبة (1190 – 1284 هـ / 1776 – 1868 م)، قدَّم له : باب بن هارون، (د. ط) ،(د.ت).
- تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، محمد بن العباس العبادي التلمساني (ت871هـ)، تحقيق ودراسة : محمد الناصيري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى / 2017 م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق : محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط) / 1387هـ – 1967م
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم : صالح القرمادي، المطبعة العربية – تونس، الطبعة الثانية / 1987 م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة / 1417 هـ – 1997 م .
- التعريفات، علي بن محمد بن علي أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي (ت826 هـ) دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى / 1426هـ – 2005م.
- الحروف العربية وتبدُّلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، مكي درار، اتِّحاد الكُتَّاب العرب – دمشق، (د.ط) / 2007 م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق : الشربيني شريدة، دار الحديث – القاهرة، (د .ط) / 1428 هـ – 2007 م .
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب، (د.ط) / (د.ط) .
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين – بيروت لبنان، الطبعة الأولى / 1379 هـ – 1960 م .
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، (د.ط) / (د.ت) .
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى / (د ت).
- شرح لامية الأفعال، نظم المتن جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجيّاني الطّائي الاندلسيّ وشرحه ابنه بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله (المتوفى سنة686هجرية)، تحقيق : هلال ناجي ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى / 1420 هـ – 1999م .
- شرح لامية الأفعال، محمد بن يوسف أطْفَيِّش، وزارة التراث القومي والثقافة – عُمَان، (د . ط) / 1407 هـ – 1986 م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، اعتنى به : خليل مأمون شيحا، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثالثة / 1429هـ – 2008م .
- الطُرَّة شرح لامية الأفعال لابن مالك، حسن بن زين السنقيطي (ت1315هـ 1893م) تنسيق وتحرير : عبد الرؤوف علي، حقوق الطبع للمحرر، دبي – الإمارات، الطبعة الأولى / 1417 هـ – 1997 م .
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، حسين عباس الرفايعة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى / 1426 هـ – 2006 م .
- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي – القاهرة / 1409هـ – 1989م .
- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب : عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب – القاهرة، (د.ط) / 1985م.
- علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة – مصر، الطبعة التاسعة / 2004م.
- علم اللغة العربية، محمود فهمى حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط) / (د.ت) .
- عون المعين بشرح اللّامية مع زيادات بحرق وابن زين، أحمد بن محمد الامين بن أحمد المختار الجكني، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى / 2001م .
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق : مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت لبنان، الطبعة الأولى / 1408 هـ – 1988م .
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، تحقيق : مصطفى نحاس، جامعة الكويت – الكويت، (د.ط) / 1413هـ – 1992م .
- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ)، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، (د.ط) / (د.ت) .
- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، الطبعة الثانية / 2000م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711 هـ)، دار الحديث – القاهرة، (د.ط) /1423 هـ – 2003هـ .
- مجموع المتون الكبير، مشتمل على 63 متنا من مهمات المتون في مختلف العلوم والفنون، مطبعة الاستقامة – القاهرة، (د. ط) / 1378 هـ – 1958م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : على النجدي ناصف ، عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة – مصر / 1414هـ – 1994 م.
- من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو – مصر، الطبعة الرابعة / 1971 م .
- مناهل الرجال ومراضع الاطفال بلبان معاني لامية الأفعال، محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري، دار عمر بن الخطاب، الطبعة الاولى/ 2007م.
- المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري (ت247 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى / 1419 هـ – 1999 م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة بيروت ، (د . ط) / 1400هـ – 1980م .

- وشاح الحُرَّة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطُرَّة في علم التصريف ، محمد محفوظ بن الشيخ المسّومي الموريتاني الشنقيطي ، المحقق والناشر : محمد محمود ولد محمد الامين، اتحاد الناشرين الموريتانيين ، الطبعة الأولى / 1424هـ – 2003 م .

ثانيا : الأطاريح والرسائل :

- أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي، كاظم عجيل سربوت محمد، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية، العراق – بغداد / 2018 م (اطروحة دكتوراه) .
- شرح لامية الأفعال في التصريف شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي (ت 831هـ) ، تحقيق ودراسة : عادل محمود محمد سرور ، جامعة الازهر – كلية اللغة العربية – القاهرة / 1990 م (رسالة ماجستير).
- شرح لامية الأفعال محمد بن يحيى البجائي (ت744هـ) تحقيق ودراسة، عيسى العزري، كلية الآداب – جامعة وهران، السانية – الجزائر / 2007م (رسالة ماجستير) .
- فتح المالك في شرح لامية ابن مالك لعبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) من أول الكتاب الى نهاية باب : أبنية الفعل المجرد وتصاريفه دراسة وتحقيق ، خالد بن صالح بن حمد الشبل ، الجامعة الاسلامية – كلية اللغة العربية – المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية / 1429 هـ – 1430هـ (اطروحة دكتوراه) .

ثالثا : البحوث :

- أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والأسماء في العربية، عبد الستار مهدي علي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد : 6 / آذار – 2012 م .
- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ، حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي (ت نحو 1250هـ)، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / 1417هـ – 1418هـ .
- كثرة الاستعمال بين صحَّة النص ومقتضى القاعدة ، رباح اليمني مفتاح ، جامعة الأقصى – كلية الآداب والعلوم الانسانية – غزة – فلسطين ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية الحادية والثلاثون / 1432هـ – 2010 م .
- موت الألفاظ في العربية ، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المئة / 1418 – 1419هـ .

The sound analysis of the abstract triangular act outside of the anomaly measurement in the explanations of illiterate verbs is a balancing act in the light of modern linguistics

Keywords (voice analysis, anomaly, explanations of illiteracy)

A . Dr.. Alaa Jabr Mohammed Al Mousawi .M . Zainab Sadeq Dawood

Abstract

Some of the morphological versions of what is steady and measured in the language, counted by the early Arab scientists abnormal, and classified words that were not subject to the standards according to the number and quantity, and used several terms, including: little, rare, audible and abnormal, and all these terms - albeit somewhat different Its concept - is out of measure, whether anomaly, or Nadura, or from the audio, or a few .

In these words, the laws of the language contradict the laws of language - especially morphology - and extract vocabulary from its standard form, in order to interfere in the orbit of another formula with the effect of its own sound law, so it is difficult to identify its causes and causes .

We have found the abnormal in the abstract and abstract tripartite act, and did so, and it is possible to explain what came out of the verbal basis of the words according to the scientific analysis of the voices by following the voices of the word in terms of: exits, descriptions, and composition in The formula, and its effect before and after it, and the sites of the tone, and the consistency of sections, may be one of the reason for the departure of the formula from the standard rules, and may combine these reasons to create formulas that are desirable in the Arab taste is fluent, but they are within the rules of steady abnormal .